

مقدمة في النحو

لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الحنّاوي (ت848هـ) - تحقيق ودراسة

أ.د. محمود محمد العامودي

قسم اللغة العربية - كلية الآداب

الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين

ملخص: إنّ هذا البحث هو تحقيق لمخطوطة "مقدمة في النحو" للحنّاوي. وقد عرضت في الدراسة إلى ترجمة وافية للحنّاوي: اسمه ولقبه وكنيته ومولده وشيوخه وتلاميذه وعمله في التدريس وثناء العلماء عليه ووفاته وكتبه. ثم بينت محتوى الكتاب، ووصفت النسخة المخطوطة، ومنهجه فيها، وموقفه من السماع، ومذهبه النحوي، وأسلوبه في الكتاب، وشواهد. وأخيراً قمت بتحقيق النص تحقيقاً علمياً.

'Muqadimah fil Nahwa,' An Introduction to Grammar' By Shihab Al-Din Abi Al-^cAbbas, Ahmed Bin Mohammed Al-Hennawi (848H): a Text Confirmation Study

Abstract: This paper represented a text confirmation study of the manuscript entitled 'Muqadimah fil Nahwa' by Al-Hennawi. The researcher presented a detailed author biography of Al-Hennawi, including his name, nickname, ancestry, upbringing, his mentors and students, his practice of instruction, the scholars praising him, his books and his death. The paper also explained the content of the book, described the manuscript, the methodology of Al-Hennawi, his position on 'hearing', his grammar school, his style of writing, and his illustrative evidences. I finally confirmed the text in an academic manner.

شهاب الدين الحنّاوي⁽¹⁾

اسمه ولقبه وكنيته :

هو الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم ، قال السخاوي " واختلف فيمن بعده، فقيل : ابن شافع ، وقيل : ابن عطية بن قيس أبو العباس الأنصاري أو الفيشي ، ثم القاهري المالكي ، نزيل الحسينية ، ويعرف بالحنّاوي⁽²⁾ - بكسر الحاء ، وتشديد النون - النحوي⁽³⁾ .

(1) انظر ترجمته في : الضوء اللامع 69/2-70 وبغية الوعاة 356/1 وشنذرات الذهب 262/7 وهدية العارفين

106/5 وتاريخ الأدب العربي القسم السادس 94 ومعجم المؤلفين 62/2 والأعلام 227/1 .

(2) في شنذرات الذهب 262/7 : "الحنّائي بدلا من الحناوي" .

(3) بغية الوعاة 356/1 .

أ.د. محمود العامودي

مولده :

ولد في شعبان سنة ستمائة وثلاث وسبعين هجرية بفيشا المنارة من الغربية ، وانتقل وهو صغير مع والده إلى القاهرة ، فجود بها القرآن على الفخر والمجد عيسى الضريرين ، وعرض ألفية ابن مالك على الشمس بن الصائغ الحنفي ، وابن الملحن وأجاز له ، وقال : أولهما : إنه سمعها على الشهاب أحد كتاب الدرج عن ناظمها⁽¹⁾ .

شيوخه :

أخذ النحو عن المحب ابن هشام ، ولازمه كثيراً حتى بحث عليه المغنى لأبيه ، وسمع عليه التوضيح لأبيه أيضاً ، وعن الشمس الغماري ، والشهاب أحمد السعودي وطناً والبدر الطنبذي ، ولازم العز بن جماعة في العلوم التي كانت تقرأ عليه مدة طويلة وانتفع به⁽²⁾ .
وقال ابن حجر : سمع من السويدي والحراي وابن الشحنة وغيرهم⁽³⁾ .

تلاميذه :

تصدى للإقراء وانتفع به خلق ، وصار غالب فضلاء الديار المصرية من تلامذته ، وممن أخذ عنه النور بن الرزاز الحنبلي مع شيوخته ، وكان حسن التعليم للعربية جداً نصوحاً⁽⁴⁾ .
وقال السيوطي⁽⁵⁾ : وسمع منه صاحبنا ابن الفهد .
وقال السخاوي⁽⁶⁾ : ومن تلامذته أيضاً المحيوي الدماطي وأبو السعادات البلقيني .

عمله في التدريس :

درس في المنكوتمرية⁽⁷⁾ ، وولى مشيخة خانقاة تربة النور الطنبذي التاجر في طريق الصحراء بعد الجمال القرافي النحوي ، وكذا مشيخة التربية الكلبكية بباب الصحراء⁽⁸⁾ .

(1) الضوء اللامع 69/2-70 .

(2) الضوء اللامع 69/2-70 .

(3) بغية الوعاة 356/1 .

(4) الضوء اللامع 69/2 .

(5) بغية الوعاة 356/1 .

(6) الضوء اللامع 70/2 .

(7) هي مدرسة من مدارس القاهرة بناها الأمير سيف الدين منكوتر الحسامي نائب الديار المصرية سنة ستمائة وثمان وتسعين هجرية . انظر : الخطط المقرية 387/2 .

(8) الضوء اللامع 70/2 .

مقدمة في النحو لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الحنّاوي (ت848هـ)

ثناء العلماء عليه :

قال السيوطي⁽¹⁾ : كان وقوراً ساكناً ، قليلَ الكلام ، كثيرَ الفضلِ .
وقال السخاوي⁽²⁾ : كان خيراً ديناً وقوراً ساكناً ، قليلَ الكلام ، كثيرَ الفضلِ في الفقه والعربية
وغيرها ، منقطعاً عن الناس ، مديماً للتلاوة ، سريعَ البكاء عند ذكر الله ورسوله - صلى الله
عليه وسلم - كثيرَ المحاسنِ على قانونِ السلفِ مع اللطافةِ والظرفِ وإيرادِ النادرةِ وكثرةِ الفكاهةِ
والممازحةِ .

وفاته :

توفي ليلة الجمعة ثامن عشر جمادى الأولى سنة ثمانمائة وثمانٍ وأربعين من الهجرة ، وقد جاوز
الثمانين ، وصلى عليه بجامع الحاكم ، ودفن بمقبرة البوابة ، عند حوض الكشكي من نواحي
الحسينية⁽³⁾ .

كتبه :

" مقدمة في النحو " وسميت في بعض كتب التراجم بالدرّة المضيئة في علم العربية . وهي التي
نقوم بتحقيقها ودراستها .

محتوى الكتاب :

هو كتاب مختصر في النحو ، يقع في عشر ورقات ، ويتميز هذا الكتاب بالسهولة والبعد عن
الخوض في الخلافات النحوية .
وقد قسمه الحناوي إلى أربعين باباً ، منها ثلاثة أبواب في الصرف ، أما باقي الأبواب فهي في
النحو .

وهذه الأبواب على الترتيب :

- | | |
|-----------------------------|--------------------------|
| 1- باب الكلمة والكلام | 2- باب الإعراب والبناء . |
| 3- باب النكرة والمعرفة | 4- باب المبتدأ والخبر . |
| 5- باب كان وأخواتها . | 6- باب ما حمل على ليس . |
| 7- باب أفعال المقاربة . | 8- باب إن وأخواتها . |
| 9- باب لا التي لنفي الجنس . | 10- باب ظن وأخواتها . |

(1) بغية الوعاة 356/1 .

(2) الضوء اللامع 70/2

(3) الضوء اللامع 70/2 وبغية الوعاة 356/1 .

أ.د. محمود العامودي

- 11- باب الفاعل .
- 12- باب النائب عن الفاعل .
- 13- باب الإشتغال .
- 14- باب التنازع .
- 15- باب المفعول به .
- 16- باب المفعول المطلق .
- 17- باب المفعول له .
- 18- باب المفعول فيه .
- 19- باب المفعول معه .
- 20- باب الحال .
- 21- باب التمييز .
- 22- باب المستثنى .
- 23- باب حروف الجر .
- 24- باب الإضافة .
- 25- باب المصدر .
- 26- باب اسم الفاعل .
- 27- باب الفعل .
- 28- باب الصفة المشبهة باسم الفاعل .
- 29- باب اسم التفصيل .
- 30- باب التعجب .
- 31- باب نعم وبئس .
- 32- باب إعراب الفعل .
- 33- باب التوابع .
- 34- باب النكرات .
- 35- باب العدد .
- 36- باب ما لا ينصرف .
- 37- باب القسم .

أما الأبواب الثلاثة الأخرى التي في الصرف فهي :

- 1- باب جمع التكسير .
- 2- باب التصغير .
- 3- باب الوقف .

وصف المخطوطة :

اعتمدت في تحقيق مخطوطة "مقدمة في النحو" لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم الحناوي على نسخة وحيدة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (310 نحو عربى). وتقع هذه النسخة في عشر ورقات ، وللمخطوطة صفحة خاصة بعنوانه ، ومسطرتها سبعة وعشرون سطراً ، وفي كل سطر حوالي إحدى عشرة كلمة ، وهي نسخة تامة ، ولا يوجد فيها سقط .

وهي مكتوبة بخط ممتاز وواضح ، ولا يوجد لهذه المخطوطة مقدمة ، فقد اكتفى مؤلفها بأن حمد الله وصلى على رسوله - صلى الله عليه وسلم - ثم بدأ بها ، ولم يكن ناسخها يهتم بضبط الكلام بالشكل إلا في مواضع يسيرة منها .

مقدمة في النحو لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الحناوي (ت848هـ)

منهجه :

أولاً : تعريف المصطلحات النحوية :

فهو لا يكاد يمر علي باب نحوى ، إلا ويعرف مصطلحاته ولا شك أن ذلك يساعد على تيسير فهم هذه المصطلحات لدى القارئ . فنراه مثلاً : يعرف الكلمة ، والكلام ، والمبتدأ ، والخبر والمفاعيل الخمسة كلاً على حدة ، والحال ، والتمييز ، والمصدر ، واسم الفاعل ، واسم الفعل ، والصفة المشبهة ، وغير ذلك .

فمثلاً في تعريفه للمفعول معه يقول⁽¹⁾ : " هو اسم فضلة تالٍ لواو وبمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه كسرت والنيل وأنا سائرٌ والنيل" .

وفي تعريفه لصفة المشبهة باسم الفعل يقول⁽²⁾ : "هي ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت كحسن وجميل"

ثانياً : ذكر الأوجه النحوية :

ففي باب "كان وأخواتها" يقول⁽³⁾ : "يجوز حذف كان مع اسمها بعد إن ولو الشرطيتين ويجوز في مثل إن خيراً فخيرٌ أربعة أوجه أرجحها نصب الأول ورفع الثاني وأضعفها عكسه وبينهما رفعهما ونصبهما" .

ثالثاً : النص على الجائز والواجب والراجح ، والكثير والقليل ، والقوى والضعيف :

يذكر الحناوي هذه الأحكام بكثرة في هذه المقدمة :

فمن نصه على الجائز يقول⁽⁴⁾ : "يجوز جر ميم الاسم بالإضافة إلا إن كان الاسم عدداً وتقدمه على عامله المتصرف" .

ومن ذكره للواجب قوله⁽⁵⁾ : "والمسمى بالتحذير والإغراء وهو المنصوب بالزم ... واجب الحذف إن كرر أو عطف عليه" .

ومن ذكره للراجح قوله⁽⁶⁾ : "ويلحق الفعل علامة تأنيثه وجوباً إن كان التأنيث حقيقياً كقامت هند إلا مع الفاصل فرجحاً" .

(1) مقدمة في النحو ق5أ .

(2) مقدمة في النحو ق6أ .

(3) مقدمة في النحو ق4أ .

(4) مقدمة في النحو ق5ب .

(5) مقدمة في النحو ق8ب .

(6) مقدمة في النحو ق4أ .

أ.د. محمود العامودي

ومن ذكره للقليل والكثير قوله⁽¹⁾ : "ومن أدوات الشرط لو وهي للتعليق في الماضي وإن وليها مضارع أول بالماضي نحو : "لو يطيعكم" وجوابها إما مثبت فاقترانه باللام كثير أو منفي فقليل" .
ومن ذكره للقوى والضعيف قوله⁽²⁾ : "وجزم ما بعد فاء أو واو من فعل تال للشرط أو للجواب قوى ، ونصبه ضعيف" .

رابعاً : وضعه للفصول :

فكثيراً ما يضع الحناوي في هذه المقدمة فصلاً يذكر فيها معلومة معينة أو تنبيهاً ، فهناك بعض المعلومات والقواعد النحوية لا تتدرج تحت باب من الأبواب ، فيخصص لها فصلاً يذكرها فيه .
ومن هذه الفصول مثلاً : قوله⁽³⁾ : " فصل : يجوز ترخيم المنادى إن كان مؤنثاً بالها مطلقاً أو علماً زائداً على ثلاثة يحذف آخره ومصحوباً بما قبله من حرف لين زايد مسبقاً بحركة تجانسه والأكثر أن ينوى المحذوف ويجوز أن لا ينوى فصل .

4- موقفه من السماع :

كان الحناوي حفيماً بالسماع ، فقد استند إليه كثيراً في استشهاده على القواعد النحوية ، يدل على ذلك كثرة ما ورد في هذه المقدمة من الشواهد المسموعة وفي مقدمتها الشواهد القرآنية .
فمثلاً في باب "التمييز" يشير إلى قواعده بأسلوب بسيط مستعملاً الشواهد القرآنية وأقوال العرب والأمثلة الواضحة ، فيقول⁽⁴⁾ : "التمييز : هو اسم نكرة فضلة يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبة ، فالأول : بعد العدد الأحد عشر فما فوقها إلى التسعة والتسعين ، وبعد المقادير كرطل زيتاً ، وصاع تمرأ ، وشبر أرضاً ، والثاني : إمّا محمول عن الفاعل نحو : "فَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً"⁽⁵⁾ أو عن المفعول نحو : "وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا"⁽⁶⁾ أو عن غيرهما نحو : "أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا"⁽⁷⁾ أو غير محمول نحو : "لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا" ، وحكمه النصب ، وناصبه المبهم كعشرين درهماً ، أو المسند كطاب زيد نفساً ، ويجوز جره بمن كرطل من زيت إلا إن كان محولاً أو تمييز عدد".

(1) مقدمة في النحو ق7ب .

(2) مقدمة في النحو ق7أ .

(3) مقدمة في النحو ق8ب .

(4) مقدمة في النحو ق5ب .

(5) سورة مريم 4/19 .

(6) سورة القمر 12/54 .

(7) سورة الكهف 34/18 .

مقدمة في النحو لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الحناوي (ت848هـ)

5- مذهبه النحوي :

إنه يميل إلى المذهب البصري من خلال تبنيه لآرائهم النحوية ومصطلحاتهم النحوية .
فمثلاً يقول عن عامل المفعول معه⁽¹⁾ : "وانتصابه بما سبق من فعل أو شبهه ، ولا بمضمر بعد الواو ولا بها⁽²⁾" .

ويقول في حديثه عن عطف النسق⁽³⁾ : "ولا يعطف غالباً على ضمير رفع متصل ، إلا بعد توكيده بمنفصل أو فاصل ما⁽⁴⁾ ، ولا على ضمير خفض إلا بإعادة الخافض⁽⁵⁾" .
فهذه الأقوال مسائل خلاف ذكرها ابن الأنباري في كتابه : "الإنصاف" ، وقد قال الحناوي فيها برأي البصريين .

كما استعمل المصطلحات البصرية مثل النعت

6- أسلوبه في هذا الكتاب :

يتميز أسلوب هذا الكتاب بالسهولة والاختصار والإقلال من الشواهد الشعرية وعدم الخوض في الخلافات النحوية ، فمثل هذه الكتب مخصصة للمبتدئين الذين يتعلمون النحو ، لذا نرى أن المؤلف يبسط القواعد النحوية ، ويمثل لها بأمثلة مصطنعة يسوقها من عنده . ومما يدل على اختصار هذا الكتاب أن مؤلفه تناول فيه كافة أبواب النحو فيما لا يزيد على تسع عشرة صفحة كما ذكرنا سابقاً .

وسنذكر مثالا على بساطة أسلوبه :

باب المبتدأ والخبر

المبتدأ : هو المجرّد من العوامل اللفظية ، مخبراً عنه ووصفاً رافعاً لمكتفى به كزيد قائم ، والثاني شرطه نفي أو استفهام نحو : أقام الزيدان ، وما مضروب /13/ العمران .

(1) مقدمة في النحو ق5أ .

(2) يوافق الحناوي في هذه المسألة رأي البصريين . انظر : الإنصاف /1/ 284م 30 .

(3) مقدمة في النحو ق8أ .

(4) يوافق الحناوي في هذه المسألة رأي البصريين . انظر : الإنصاف /2/ 474م 66 .

(5) يوافق الحناوي في هذه المسألة رأي البصريين . انظر : الإنصاف /2/ 463م 65 .

ولا يبتدئ بنكرة إلا إن أفادت كأن تعم نحو : كُلُّ يَمُوتُ أو تخصص نحو : رجل صالح، أو تخبر عنها بظرف أو مجرور ويتقدم عليها نحو : "وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ"⁽¹⁾ ، "وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ"⁽²⁾ ، وتتلو نفيًا نحو : ما رجل قائم ، أو استفهاما نحو : "أَلَيْلَةٌ مَعَ اللَّهِ"⁽³⁾ .

والخبر : الجزء المتمم للفائدة ، ويكون مفرداً وجملةً فلا بد فيها من رابط وظرفاً ومجروراً ، وقد يتعدد ، والأصل فيه التأخير إلا أن يكون واجب التصدير نحو : كيف حالك ومتى سفرك ، وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه نحو : طَيِّبٌ لِمَنْ قَالَ : كَيْفَ زَيْدٌ ، ومنه قوله تعالى : "مَنْ عَمَلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا"⁽⁴⁾ ، ونحو : زَيْدٌ لِمَنْ قَالَ مَنْ عِنْدَكَ ومنه قوله تعالى : "أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا"⁽⁵⁾ .

هذا كل ما قاله الحناوي⁽⁶⁾ في باب المبتدأ والخبر ، فهو في البداية قام بتعريفهما ، ثم ذكر بعض الأحكام المتعلقة بهما ، كل ذلك في هذه أسطر قليلة ، كذلك نلاحظ من النص السابق أنه يمثل للقواعد النحوية بالآيات القرآنية والأمثلة المصطنعة ، ولم يمثل بأبيات شعرية ، كما لا يخفى علينا ما في قوله من اختصار شديد .

7- شواهد :

اهتم الحناوي في هذا الكتاب بالشاهد القرآني ، اهتماماً كبيراً ، وقد احتل الشاهد القرآني عنده المرتبة الأولى من شواهد ، فبلغت شواهد من القرآن الكريم نحو : أربعة وتسعين شاهداً . أما الحديث الشريف فقد استشهد منه الحناوي بشاهدين فقط . وأما أقوال فصحاء العرب فقد استشهد منها بثلاثة شواهد فقط . وأما أشعار العرب فقد استشهد منها بتسعة عشر شاهداً ، وهي مع قلنتها تأتي في المرتبة الثانية بعد الشواهد القرآنية ، فهو لم ينسب منها إلا شاهداً واحداً ، نسبه إلى النابغة الجعدي .

(1) سورة ق 35/50 .

(2) سورة البقرة 7/2 .

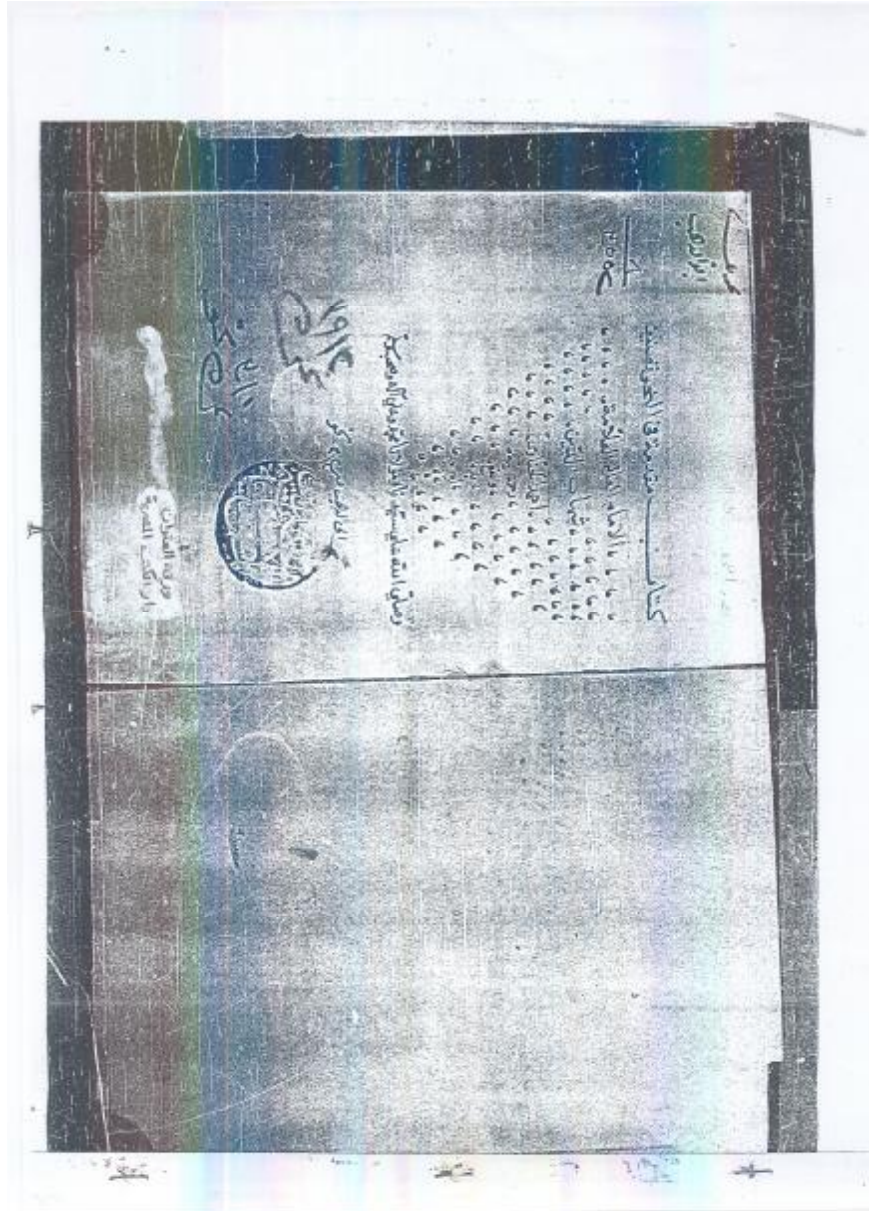
(3) سورة النمل 60/27 .

(4) سورة فصلت 46/41 .

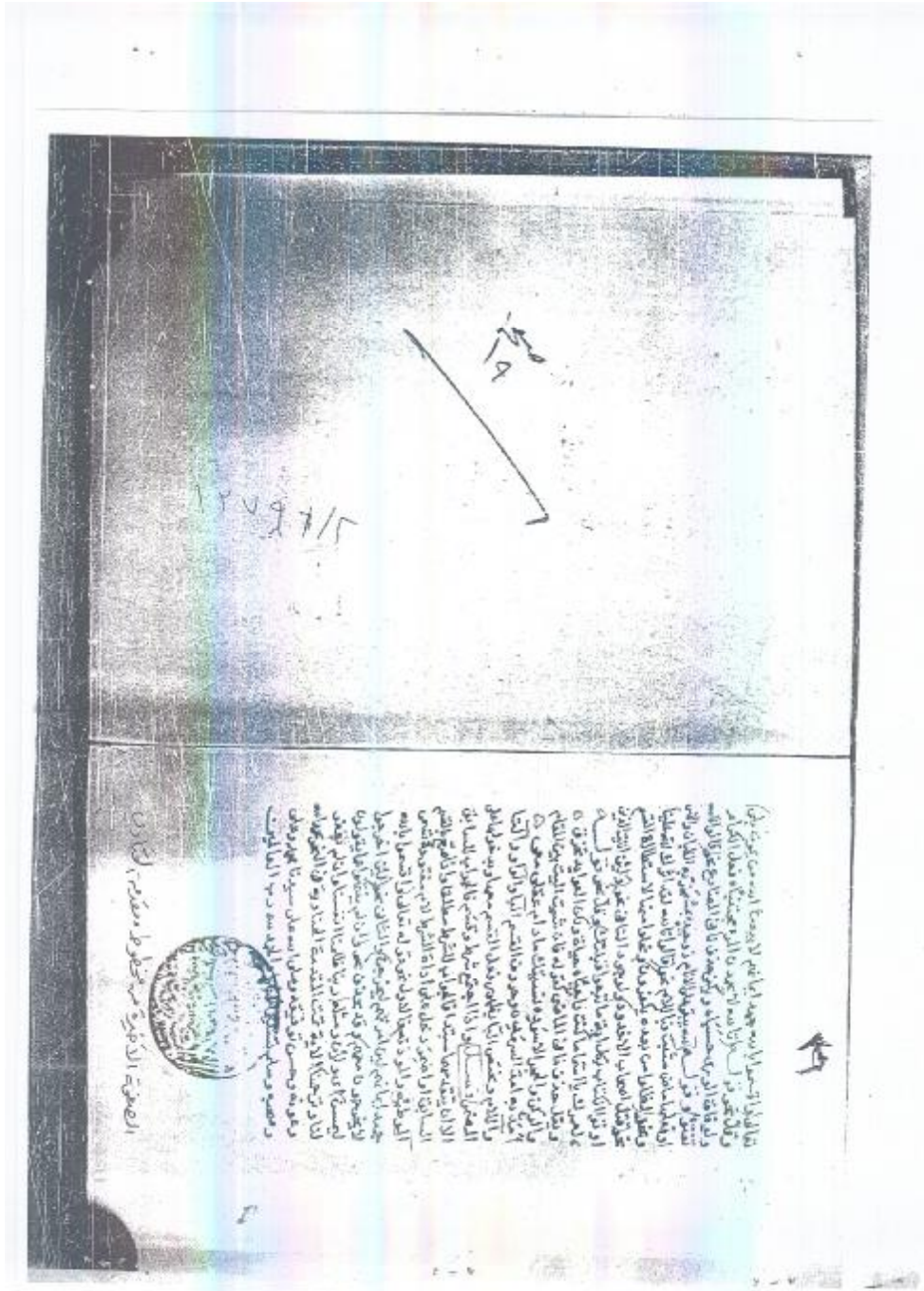
(5) سورة الرعد 35/13 .

(6) مقدمة الحناوي ق2ب-13 .

مقدمة في النحو لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الحنَّاءوي (ت848هـ)



مقدمة في النحو لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الحنّاوي (ت848هـ)



أ.د. محمود العامودي

مقدمة في النحو

تصنيف الإمام العلامة

شهاب الدين أحمد الحناوي رحمه الله ونفع به

الحمد لله رب العالمين ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، إله الأولين والآخرين ،
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، سيد ولد آدم أجمعين ، صلى الله عليه ، وعلى آله وصحبه
والتابعين .

قال المؤلف - رحمه الله تعالى :

باب الكلمة والكلام وما يتألف منه

الكلمة : قول مفرد ، وهي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ .

فالاسم : ما يقبل أل أو النداء أو الإسناد إليه والجر والتتوين .

والفعل : إما ماضٍ ، وهو ما يقبل تاء التانيث الساكنة كقامت ، أو تاء الفاعل كقمت ، أو أمر
وهو ما دل على الطلب ما قبول ياء المخاطبة كقومي ، أو مضارع وهو ما يقبل لم نحو : لم يقم،
أو حرف تنفيس ، وافتتاحيه بحرف من نأيت .

والحرف : ما لا يصلح فيه شيء من هذه العلامات كهل وفي ولم .

والكلام : قول مفيد ، وأقل ما يتركب من كلمتين ، إما من اسمين كزيد قائم ، أو من فعلٍ واسمٍ
كقام زيد ويسمى جملةً وكلمةً لغةً .

باب الإعراب والبناء

الإعراب : هو أثر ظاهر أو مقدر بجلبة العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع .

وأنواعه أربعةٌ : رفعٌ ونصبٌ في اسمٍ وفعلٍ ، كـ "زيدٌ يقومُ" ، وإنَّ زيداَ لَنُ يقومَ" ، وجرٌ في اسم
كـ "بزيدٍ" ، وجرمٌ في فعلٍ كـ "لَمْ يَقمْ" ، والأصل كون الرفع بالضممة والنصب بالفتحة والجر
بالكسرة والجرم بالتسكين ، وَخَرَجَ عن ذلك سبعةٌ :

أحدها : ما لا ينصرف فإِنَّهُ يجر بالفتحة نحو : بأفضلَ منه ، إلا إنَّ أُضِيفَ أَوْ دَاخَلَتْهُ أَلْ نحو :
بأفضلِكُمْ وبالأفضلِ .

الثاني : مَا جُمِعَ بِالْألفِ وَتَاءِ مزيدين كهنداتٍ فَإِنَّهُ ينصب بالكسرة نحو : "وَخَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ" (1) ،
وَأَلْحَقَ بِهِ أُولَاتُ وَأَنْدُرُعَاتُ وَعِرْفَاتُ .

(1) سورة الجاثية 22/45 .

مقدمة في النحو لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الحنّاوي (ت848هـ)

الثالث : الأسماء الستة فَإِنَّهَا ترفع بالواو ، وتتنصبُ بالألف ، وتجر بالياء ، وهي ذو بمعنى صاحبٍ وما أُضيفَ لغيرِ الياء من أَبٍ وَأَخٍ وَحَمٍ وَهَنٍ وَقَمٍ بغيرِ ميمٍ ، وإلا فصح في الهن النقصُ .
الرابع : المثني كـ "الزيدان والهندان" فَإِنَّهُ يرفع بالألف وينصبُ وتجرُ بالياء المفتوح مَّا قَبْلَهَا المكسور /2/ مَّا بَعْدَهَا ،

[الخامس : جمع المذكر السالم كـ "الزيدون والمؤمنون" ، فَإِنَّهُ يرفعُ الواو ، وينصبُ ويجرُ بالياء]⁽¹⁾ وَالْحَقَّ بِهِ أَوْلُو وَعَالَمُونَ وَعَلِيُّونَ وَأَهْلُونَ وَعَشْرُونَ وَأَخَوَاتُهُ وَأَرْضُونَ وَنُونَ وَبَابُهَا .
السادس : الأمثلة الخمسة هي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنتين أو واو جمع أو يا مخاطبة نحو : يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ، فَإِنَّهَا تُرْفَعُ بثبوت النون ، وتُنْصَبُ وتُجْرَمُ بحذفها .

السابع : الفعل المعتل الآخر كيسعى ويغزو ويرمي ، فَإِنَّهُ يُجْرَمُ بِحَدْفِهِ .

فصل:

تقدر الحركات كلها في المضاف لياء المتكلم ، وفي نحو : الفتى ويسمى مقصوراً ، والضممة والكسرة في نحو : القاضي ويسمى منقوصاً ، والضممة والفتحة في نحو : يسعى ، والضممة في نحو : يغزو ويرمي .

والبناء : لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركةً لغير عاملٍ ، والحروفُ كُلُّهَا مبنيةٌ ، وكذلك ما أشبهها من الأسماء كالمضمرات والإشارات والموصولات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الأفعال ، والماضي مبنيٌّ على الفتح ، والأمرُ مبنيٌّ على السكون ، والمضارعُ مُعْرَبٌ مَّا لَمْ تُبْأَثِرُهُ نون توكيد ، فيبنى على الفتح ، أو نون إناث ، فيبنى على السكون .

باب النكرة والمعرفة

الاسم نكرة : وهو ما كان شائعاً كرجلٍ ، وعلامته صحة دخول رُبِّ عليه أو الألف واللام .
ومعرفة : وهو ستة الضمير والعلم واسم الإشارة والموصول والمعرف بالأداة وما أُضيفَ لِوَاحِدٍ منها .

فالضمير : ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب ، وينقسم إلى متصل ومنفصل : فالمتصل ما لا يبتدئ به ، وينقسم :

إلى مرفوع فقط ، وهو خمسةٌ : تاء الفاعل وألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة وياء المخاطبة .

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من عندي ليستقيم المعنى .

أ.د. محمود العامودي

وإلى مشترك بين النصب والجر ، وهو ثلاثة : كاف المخاطب وهاء الغائب وياء المتكلم .
وإلى مشترك بين الثلاثة ، وهو : نا
والمنفصل بخلافه وينقسم إلى مرفوع ومنصوب .
فالمرفوع أنا وأنت وهو وفروعه .
والمنصوب إياي وإياك وإياه وفروعه .
والعلم : اسم يعين المسمى مطلقا ، وينقسم إلى اسم وكنية ولقب .
فالاسم ما أنبأ عن مسمى ، والكنية ما صدر بأبٍ أو أمٍّ ، واللقب ما أشعر /2ب/ بمدح أو ذم،
وإلى شخصي وجنسي ، ومسمى الأول وأولو العلم وبعض المؤلفات كفرن و عدن ، ومسمى
الثاني ما لا يؤلف كأسامة وأبي الحارث للأسد ، ومنقول كفضل وأسد ، ومرتل كسعاد وأدد ،
وقد يصير علما بالغلبة مضاف كابن عمر ، أو بأل كالعقبة .
واسم الإشارة : ما دل على مسمى وإشارة إليه ، وهو ذا للمفرد المذكر ، وذو وتي وذه وذات
وتاء للمفرد المؤنث ، وذان وتان للمثنى رفعاً ، وذين وتين جراً ونصباً ، وأولاء لجمعهما،
ويلحقهن في البعد كاف حرفية تنصرف بتصرف الأسماء مجردة من اللام أو مقرونة بها إلا في
المثنى والجمع في لغة من مده ، وفيما سبقته هاء التنبيه ، ويُشارُ بهُنا وَهَاهُنَا للمكان القريب ،
ومع الكاف للبعيد ، وقد يُستَعَاران للزمان ، وبِئْسَ للمكان البعيد .
والموصول : ما افتقر إلى الوصل بجملته خبرية أو ظرف أو مجرور تامين أو وصف صريح
وإلى عائد أو خلقة ، وينقسم إلى نصٍ ومشارك .
فالنص ثمانية : الذي للمفرد المذكر ، والتي للمفرد المؤنث ، والذان للمثنى المذكر ، والذان
للمثنى المؤنث ، والذين والأولى للجمع المذكر العاقل ، واللاء واللات للجمع المؤنث كذلك .
والمشارك : مَنْ لِلْعَالَمِ⁽¹⁾ ، وَمَا لغيره ، وَذُو عند طيبي ، وَأَيُّ وَأَلٌ وتوصل بالصفة الصريحة، وذأ
بعد ما أو مَنْ الاستفهاميتين .
والمعرف بالأداة : وهي أَلٌ []⁽²⁾ مصحوبها بتقديم ذكر أو علم فعهدية نحو : "فَعَصَى فِرْعَوْنُ
الرَّسُولَ"⁽³⁾ ونحو : "إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ"⁽⁴⁾ وإلا فجنسية ، فَإِنْ خَلَفَهَا كل دون تَجَوُّزٍ فهي

(1) أي للعاقل .

(2) ما بين المعقوفتين كلمة مطموسة .

(3) سورة المزمل 16/73 .

(4) سورة الفتح 18/48 .

مقدمة في النحو لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الحنّاوي (ت848هـ)

لشمول أفراد الجنس ، ويستثنى من مصحوبها نحو : "إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا"⁽¹⁾ ، ويصح وصفه بالجمع نحو : "أَوِ الطُّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ"⁽²⁾ ، وَإِنْ خَلْفَهَا تَجَوَّرًا فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة ، وتعرض زيادتها في علم وحال وتمييز والمضاف لوحد منها كغلامي و غلام زيد .

باب المبتدأ والخبر

المبتدأ : هو المجرد [من]⁽³⁾ العوامل اللفظية مخبراً عنه ووصفاً رافعاً لمكتفى به كزيد قائم، والثاني شرطه نفي أو استفهام نحو : أقام الزيدان ، وما مضروب /13/ العمران . ولا يبتدئ بكرة إلا إن أفادت كأن تعم نحو : كُلُّ يَمُوتُ أو تخص نحو : رجل صالح، أو تخبر عنها بظرف أو مجرور ويتقدم عليها نحو : "وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ"⁽⁴⁾ ، "وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ"⁽⁵⁾ ، وتتلو نفيًا نحو : ما رجل قائم ، أو استفهاما نحو : "أَلَيْهَ مَعَ اللَّهِ"⁽⁶⁾ . والخبر : الجزء المتم الفائدة ، ويكون مفرداً وجملةً فلا بد فيها من رابط وظرفاً ومجروراً ، وقد يتعدد ، والأصل فيه التأخير إلا أن يكون واجب التصدير نحو : كيف حالك ومتى سفرك ، وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه نحو : طَيِّبٌ لِمَنْ قَالَ : كَيْفَ زَيْدٌ ، ومنه قوله تعالى : "مَنْ عَمَلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا"⁽⁷⁾ ، ونحو : زَيْدٌ لِمَنْ قَالَ مَنْ عِنْدَكَ ومنه قوله تعالى : "أَكُلْهَا دَائِمٌ وَظُلُّهَا"⁽⁸⁾ .

باب كان وأخواتها

وهي كَانَ وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى وَظَلَّ وَبَاتَ وَصَارَ وَلَيْسَ مطلقاً ، وَرَالَ وَقَتَّى وَأَنْفَكَ وَبَرِحَ بعد نفي أو شبهه ، وَدَامَ بَعْدَ مَا الْوَقْفِيَّةُ . وهي تنسخ حكم المبتدأ فترفع المبتدأ ويُسمى اسمُهَا ، وتتصيبُ الخبرَ ويُسمى خبرُهَا . وكلها تنصرف إلا ليس ودام ، ولتصاريفها ما لها .

(1) سورة العصر 3-2/103 .

(2) سورة النور 31/24 .

(3) ما بين المعقوفتين زيادة من عندي ليستقيم المعنى .

(4) سورة ق 35/50 .

(5) سورة البقرة 7/2 .

(6) سورة النمل 60/27 .

(7) سورة فصلت 46/41 .

(8) سورة الرعد 35/13 .

أ.د. محمود العامودي

وتختص الستة الأول بجواز التمام أي الاكتفاء بالمرفوع ، وتوسيط أخبارها جائز وكذلك تقديمها الأخير دام وخبر ليس .

ويجوز حذف كان مع اسمها بعد *إِنْ* و*لَوْ* الشرطيتين ، ويجوز في مثل : *"إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ"* أربعة أوجه : أرجحها نصبُ الأول ورفع الثاني ، وأضعفها عكسه ، وبينهما رفعهما ونصبهما . وحذف نون مضارعها المجزوم جائز إلا قبل ساكن أو ضمير متصل .

باب ما حمل على ليس

وهي ما النافية في لغة أهل الحجاز بثلاثة شروط :

1- *أَنْ* لا يقترنَ اسمُها بِأَنْ الزائدة .

2- *وَأَنْ* لا ينتقضَ نفي خبرها .

3- *وَأَنْ* لا يتقدم .

وإن : النافية في لغة أهل العالية ، سمع منهم : *"إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ"* .

ولا : النافية للوحدة ، وتختص بالنكرات نحو قوله :

يَعْرِزُ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا *وَلَا وَرَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَفِيًا*⁽¹⁾

ولات : يختص بالحين بكثرة ، والساعة والأوان بقله ، ولا يجمع بين جزأيهما ، والأكثر كون المحذوف اسمها نحو قوله تعالى : *"فَنَادُوا وِلَاتَ حِينٍ / 3ب/ مَنَاصٍ"*⁽²⁾ .

باب أفعال المقاربة

وَهِيَ كَادَ وَكَرِبَ وَأَوْشَكَ ، وَالشُّرُوعُ وَهِيَ جَعَلَ وَطَفِقَ وَأَخَذَ وَعَلِقَ وَأَنْشَأَ وَهَبَ وَهَلَّهَلَ ، وَالتَّرْجِي وَهِيَ عَسَى وَحَرَى وَأَخْلَوْلَقَ .

وتعمل عمل كان إلا *أَنْ* الخبر تجبُ كونهُ جملةً فعليةً فعلها مضارعٌ مقرونًا بِأَنْ وجوباً بعد *أَخْلَوْلَقَ وَحَرَى* ، وغالباً بعد *عَسَى وَأَوْشَكَ* ، وتنادراً بعد *كَادَ وَكَرِبَ* ومجرداً منها بعد الباقي .

باب *إِنْ* وأخواتها

تعمل عكس عمل كان ستة *إِنْ* و*أَنْ* و*لَكِنْ* و*كَأَنَّ* و*لَيْتَ* و*لَعَلَّ* .

(1) البيت بلا نسبة في الجنى الداني 292 وشرح عمدة الحافظ 216 وأوضح المسالك 289/1 وتلخيص الشواهد

294 ومغني اللبيب 239/1 وشرح قطر الندى 114 وشرح شذور الذهب 256 وشرح ابن عقيل 158/1

وشرح الأشموني 247/1 و المقاصد النحوية 102/2 وجواهر الأدب 238 وشرح التصريح 199/1 وشرح

شواهد المغني 612/2 وهمع الهوامع 125/1 والدرر الوامع 111/2 .

(2) سورة ص 3/38 .

مقدمة في النحو لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الحنّاوي (ت848هـ)

وتكسر إنَّ في الابتداء نحو : "إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ"⁽¹⁾ ، وفي أول الصلة ، والصفة ، والجملة الحالية ، ونالية لإِذَا وَحَيْثُ ، والمحكية بالقول ، وجواب القسم ، والمخبر بها عن اسم عين .
وَتُفْتَحُ فاعلة ومفعولة ونائبة عن الفاعل ومبتدأ وخبر اسم معنى ومجرورة .
وتكسر أو تفتح بعد إِذَا الفجائية ، والفاء الجزائية ، وبعد القسم ولا لام بعدها ، وفي مثل : أَوْلُ قَوْلِي أَحْمَدُ اللهُ .

وتنصل ما بهذه الحروف فتكفها عن العمل نحو : "إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ"⁽²⁾ .
وتخفف لَكِنْ فيجب إهمالها .

وإنَّ المكسورة فيغلب الإهمال ، ويلزم اللام .
وَأَنَّ المفتوحة فيبقى العمل ، ويستتر الاسم ، والخبر جملة اسمية أو فعلية فعلها جامدٌ أو متصرف
فيفصل بتفيس أو شرط أو قد أو لو .
وَتُخَفَّفُ كَأَنَّ فكالمفتوحة في الأعمال والاستنار والأخبار غالباً .

باب لا التي لنفي الجنس

وتَعْمَلُ عمل إنَّ في اسمٍ نَكْرَةٍ بِلِيهَا وَيُرَكَّبُ معها على الفتح أو على ما كان ينصب به إن لم يكن مضافاً ولا شبيهاً به ، وإنَّ كررت حد الغائها ومراعاة محل اسمها فمن ثم جاء في نحو : "لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ" خمسة أوجه :
فتح الأول ففي الثاني الفتح والنصب .

والرفع فيمتنع النصب ، وإذا جهل الخبر وجب ذكره نحو : "لا أَحَدَ أُغْيِرُ مِنَ اللهِ"⁽³⁾ ، وإنَّ عُلِمَ فحذفه كثير نحو قوله تعالى : "وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ"⁽⁴⁾ ، "قَالُوا لَا ضَيْرَ"⁽⁵⁾

باب ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا

ينصب المبتدأ والخبر مفعولين ظَنَّ وَعَلِمَ وَرَأَى وَوَجَدَ وَحَجَى وَزَعَمَ وَعَدَّ وَجَعَلَ بمعنى اعتقد ، ومثلهن رَأَى الحلمية⁽⁶⁾ ، وَهَبَ وَتَعَلَّمَ بمعنى /أ4/ اعلم ويلزمان الأمر ، وما دل على التصيير كَجَعَلَ وَصَيَّرَ وَوَهَبَ وَاتَّخَذَ وَرَدَّ وَتَرَكَ .

(1) سورة النخان 3/44 وسورة القدر 1/97 .

(2) سورة النساء 171/4 .

(3) الحديث

(4) سورة سبأ 51/34 .

(5) سورة الشعراء 50/26 .

(6) في المخطوطة : "الحلمية" تصحيف .

أ.د. محمود العامودي

وَتَكُونُ ظَنًّا بِمَعْنَى أَتَمَّ ، وَرَأَى بِمَعْنَى أَبْصَرَ مِنَ الرَّأْيِ ، وَعَلِمَ بِمَعْنَى عَرَفَ ، وَحَجَى بِمَعْنَى قَصَدَ ، فَتَنْصِبُ مَفْعُولًا وَاحِدًا ، وَيَكُونُ وَجَدَ بِمَعْنَى حَزَنَ أَوْ حَقَدَ ، وَخَالَ بِمَعْنَى تَكَبَّرَ فَلَا عَمَلَ .
وتختصُّ القلبية بالإلغاء : وهو إبطال العمل لفظًا ومحلًا لضعف العامل بتوسطه أو تأخره .
والتعليق : وهو إبطال العمل لفظًا لا محلًا لمجيئ ما له صدر الكلام وهو لام الابتداء وما النافية ولا وإن النافيتان ، ولتصاريهما ما لها .

فصل :

يحكى بالقول وفروعه الجمل وينصب به المفرد المؤدي معناها .

فصل :

تدخل همزة النقل على عِلْمَ وَرَأَى المتقدمين فينصبان ثلاثة مفاعيل ، وكذلك نَبَأَ وَأَنْبَأَ وَخَبَّرَ وَأَخْبَرَ وَحَدَّثَ إِذَا تَضَمَّنَ مَعْنَاهَا .

باب الفاعل

وهو ما قدم الفعل أو شبهه عليه واستند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه .
وحكمه الرفع ، وقد يجز بمن نحو : "وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ"⁽¹⁾ ، أو أَلِيًّا نحو : "وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا"⁽²⁾ .

ولا يلحق عامله علامة تنثية ولا جمعه إلا على لغة .

ويلحقه علامة تأنيثية وجوباً إن كان التأنيث حقيقياً كقامت هند إلا مع الفاصل فرجحاناً إلا إن كان الفاصل إلا فنادرًا ، أو كان ضميراً مستتراً كالشمس طلعت ، وجوازاً فنحو : طلعت الشمس ، وقامت الرجال أو الهنود أو القوم ، إلا جمعي التصحيح فكمفرديهما .
والأصل أن يلي فعله ، ويتأخر المفعول نحو : "وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ"⁽³⁾ ، وقد يعكس نحو : "وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ"⁽⁴⁾ ، وقد يجيء المفعول قبل الفعل نحو : "قَرِيقًا هَدَى"⁽⁵⁾ .

(1) سورة فاطر 35/35 .

(2) سورة الفتح 28/48 .

(3) سورة النمل 16/27 .

(4) سورة القمر 41/54 .

(5) سورة الأعراف 30/7 .

مقدمة في النحو لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الحنّاوي (ت848هـ)

باب النائب عن الفاعل

بحذف الفاعل فينوب عنه في أحكامه المفعول به نحو : "قُضِيَ الْأَمْرُ"⁽¹⁾ ، أو المصدر نحو : "فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً"⁽²⁾ ، والمجرور نحو : "عَبَّرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ"⁽³⁾ ، أو الظرف نحو : صِيمَ رَمَضَانَ .

ويضم أول الفعل مطلقاً ، وثاني نحو : "تَعَلَّمَ" ، وثالث نحو : "انْطَلَقَ" ، وتكسّر ما قبل الآخر في الماضي ، وتفتح في المضارع ، وإذا اعتلت عين الماضي ، وهو ثلاثي كَقَالَ وَيَبَّاعٌ أو على افتعل أو انفعل /4ب/ كَاخْتَارَ وَانْقَادَ فَلَاكَ كَسْرُ مَا قَبْلَهَا بِإِخْلَاصٍ أَوْ إِشْمَامِ الضَّمِّ ، فَتَنْقَلِبُ يَاءٌ فِيهِمَا ، وَلَكَ إِخْلَاصُ الضَّمِّ ، فَيَنْقَلِبُ يَاءٌ وَأَوْ كَقَوْلِهِ :

... وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ
لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتَ⁽⁴⁾

وهي قليلة .

باب الاشتغال

إذا اشتغل فعل أو وصف عن نصب اسم تقدمهما بضميره :

جاز رفع الاسم السابق بالابتداء ، فالجملة بعده خبره .
ونصبه بإضمار عامل موافق للظاهر .

ويجب النصب إن تلا ما يختص بالفعل كإِنْ الشرطية وهلاً ومتى .

ويترجح إن تلا ما الفعل به أولى كالهزمة وما النافية أو عطف على فعلية نحو : "وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ"⁽⁵⁾ .

ويستويان في نحو : زيد قام ، وعمرو أكرمه .

(1) سورة البقرة 210/2 وهود 44/11 .

(2) سورة الحاقة 13/69 .

(3) سورة الفاتحة 7/1 .

(4) البيهقي لرؤية بن العجاج في ملحق ديوانه ق3/14-4ص171 والمقاصد النحوية 524/2 وشرح التصريح

295/1 وشرح شواهد المغني 819/2 والدرر اللوامع 260/6؛26/4 ومغني اللبيب 632/2 وتخليص الشواهد

495 وأوضح المسالك 155/2 وشرح ابن عقيل 256/1 وشرح الأشموني 181/1 وهمع

الهوامع 165/2؛248/1 .

(5) سورة النحل 5/16 .

باب التنازع

إذا تنازع من الفعل وشبهه عاملاً فأكثرَ ما تأخرَ من مَعْمُولٍ فالبصري مختار إعمال المجاور فيضم في غيره مرفوعه ، ويحذف منصوبه إن استغنى عنه و إلا أخره ، والكوفي الأسبق فيضم في غيره ما يحتاجه من مرفوع ومنصوب .

باب المفعول به

وهو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربتُ زيداً ، ويسمى عامله متعدياً وواقعاً ومجاوزاً سوى التعدي لوأحد كأفعال الحواس ، أو لاثنتين كأعطى وكسا ، وإلا فلا عمل ، ويسمى قاصراً ولازماً كالدال على حدوث ذات كنبت ، أو صفة حسية كطال وخلق ، أو عرض كمرض وفرح ، وتعدى تصوغه على أفعل نحو : "أذهبتم طيباتكم"⁽¹⁾ ، كفعل كفرحتُه ، أو فاعل كماشيتُه ، أو استفعل كاستحسنته أو بالحرف نحو : "ذهب الله بنورهم"⁽²⁾

باب المفعول المطلق

وهو المصدر المؤكد لعامله أو المبين لنوعه أو عدده .
وعامله إما مصدرٌ مثله نحو : "فإن جهنم جزأؤكم جزاءً موفوراً"⁽³⁾ ، وما اشتق منه من فعل نحو : "وكلم الله موسى تكليماً"⁽⁴⁾ ووصفٌ نحو : "الصافات صفاً"⁽⁵⁾ .
وقد يحذف لقرينة كقولك لمن قدم من سفر فُدوماً مباركا ، وسمع "سقياً ورعياً وحمداً وشكراً".
وما بمعنى المصدر مثله نحو : "فلا تميلوا كل الميل"⁽⁶⁾ .

باب المفعول له

هو المصدر المذكور علته لحدثٍ شاركه ي الزمان والفاعل /5/ كقمتُ إجلالاً لك .
فإن فُقدَ المعلل شرطاً جرَّ بحرف التعليل ، ويجوزُ جرُّه مع استيفاء الشروط بكثرة إن كان بال ،
ويقله إن كان مجرداً ، ويستويان في المضاف .

(1) سورة الأحقاف 20/46 .

(2) سورة البقرة 17/2 .

(3) سورة الإسراء 63/17 .

(4) سورة النساء 164/4 .

(5) سورة الصافات 1/37 .

(6) سورة النساء 129/4 .

مقدمة في النحو لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الحنّاوي (ت848هـ)

باب المفعول فيه

هو ما ذكر لأجل أمر وقع فيه من زمان أو مكان مضمن معنى في باطرادٍ ، وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه .
وشرط المكان الإبهام كمكان وناحية .

باب المفعول معه

وهو اسمٌ فضيلةٌ تالٍ لواو وبمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه كسرت والنيل وأنا سائرٌ والنيل .
وانتصابه بما سبق من فعل أو شبهه لا يضم بعد الواو ولا بها ولا يتقدم على عامله ولا على المصاحب .

باب الحال

وهو وصفٌ فضيلةٌ مسبوقٌ لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده أو تأكيد عامله أو مضمون الجملة قبله نحو : "فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا"⁽¹⁾ ، "لَا مَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا"⁽²⁾ ، "فَتَنَبَّسَ ضَاحِكًا"⁽⁴⁾ ، وقوله: أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسِيًّا⁽⁵⁾ ...
وتأتي من الفاعل ومن المفعول ومن المضاف إليه إن كان المضاف بعضه نحو : لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا⁽⁶⁾ ، وكبعضه نحو : "مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا"⁽⁷⁾ ، وعاملاً فيه نحو : "إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا"⁽⁸⁾ .
وَالْغَالِبُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً مُنْتَقَلَةً مُشْتَقَّةً ، وَأَنْ يَكُونَ صَاحِبَهَا مَعْرِفَةً .
وقد تكون نكرة بمسوّغ كأن يتقدم عليه ، أو يكون مخصوصاً ، أو مسبوقاً بنفي أو بشبهه ، ونُقِلَ بلا مُسَوِّغٍ .

(1) سورة القصص 18/28 .

(2) كلمة : "كلهم" ساقطة من المخطوطة .

(3) سورة يونس 99/10 .

(4) سورة النمل 19/27 .

(5) هذا صدر بيت لسالم بن دارة ، وعجزه :

وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِنَّاسٍ مِنْ عَارٍ

والبيت لسالم بن دارة في الكتاب 79/2 وشرح المفصل 64/2 والمقاصد النحوية 186/3 وبلا نسبة في شرح شذور الذهب 320 وشرح ابن عقيل 338/1 وشرح الأشموني 255/1 وهمع الهوامع 245/1 .

(6) سورة الحجرات 12/49 .

(7) سورة البقرة 135/2 ؛ وسورة آل عمران 95/3 وغيرهما .

(8) سورة يونس 4/10 .

ويَقَعُ الحالَ ظرفاً ومجروراً وجملةً اسميةً مثبتةً ، فتربط بالضمير أو بالواو وبهما ، ومنفيةً
فبالضمير ، وفعليّةً فعلها مضارعٌ فبالعكس ، أو فعلها ماضٍ فكالمضارعُ المنفيّ

باب التمييز

وهو اسمٌ نكرةٌ فضلةٌ يرفعُ إِيهاً اسمٌ أو إجمالَ نسبةٍ .

فالأول : بعد العدد الأحد عشر فما فوقها إلى التسعة والتسعين ، وبعد المقادير كَرَطْلٍ زَيْتاً ،
وَصَاعٍ تَمْرًا ، وَشَيْراً أَرْضاً .

والثاني : إمّا مَحْمُولٌ عن الفاعل نحو : "فَاسْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا"⁽¹⁾ ، أو عن المفعول نحو : "وَجَرْنَا
الْأَرْضَ عَيْونًا"⁽²⁾ ، أو عن غيرهما نحو : "أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا"⁽³⁾ أو غير مَحْمُولٌ نحو : "للهِ دَرَّةٌ
فَارِسًا" .

وَحُكْمُهُ النَّصْبُ ، وَنَاصِيئُهُ الْمُبْهَمُ كَعَشْرِينَ دِرْهَمًا ، أو المسند كَطَابَ زَيْدٌ نَفْسًا .

ويجوز جرُّه بِمَنْ كَرَطْلٍ مِنْ زَيْتٍ /كب/ إلا إن كان مُحَوَّلًا أو تَمَيِّزَ عَدَدٍ .

ويجوز جرُّ مُمَيِّزِ الاسمِ بِالِإِضَافَةِ إلا إن كان الاسمُ عددًا ، وتقدمه على عامله المتصرف .

باب المستثنى

يجب نصب المستثنى بإلا :

إن كان الكلام تاماً موجباً نحو : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا .

وغير الموجب إن كان متصلاً يرفع أو ينصب نحو : مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ وَإِلَّا زَيْدًا .

وإن كان مُنْقَطِعًا نَصِبَ ، وتميم يجيز إيقاعه .

وإذا كان المستثنى منه غير مذكور فلا أثر للإلا ، وَيُسَمَّى مُفْرَعًا ، وَأَعْرَبَ على حَسَبِ الْعَوَامِلِ .

والمستثنى بِلَيْسَ أو بِلا يَكُونُ أو بِمَا خِلا أو بِمَا عَدَا مَنْصُوبٌ .

والمستثنى بِغَيْرِ وَسِوَى مَخْفُوضٌ ، وَتُعْرَبُ غَيْرُ إِعْرَابِ الْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا .

والمستثنى بِخِلا وَعَدَا وَحَاشَا مَخْفُوضٌ أو مَنْصُوبٌ .

(1) سورة مريم 4/19 .

(2) سورة القمر 12/54 .

(3) سورة الكهف 34/18 .

مقدمة في النحو لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الحنّاوي (ت848هـ)

باب حروف الجر

وهي من وإلى وعن وعلى والباء واللام وفي مطلقاً ، والكاف وحتى والواو للظاهر مطلقاً ، والتاء لله ، ومذ ومند لزمن غير مستقبل ، ورب لمنكر .
ويجوز حذفها فيبقى عملها ، وذلك بعد الواو كثيراً ، وبعد الفاء وبل قليل .
وتزاد ما بعد من وعن والباء ، فلا تكفها عن العمل ، وبعد رب والكاف فينبغي العمل قليلاً .

باب الإضافة

يجرد المضاف من تنوين أو نون لشبهه مطلقاً ، ومن التعريف إلا إن كان المضاف صفةً مُعرّبةً بالحرف أو مضافة إلى ما عرف بأل .
ويتعرف المضاف بالمضاف إليه إن كانت معرفة ، وتخصيص به إن كانت نكرة ، إلا إن كان المضاف صفة عاملة فلا يتعرف ولا يتخصص .
ويجر الثاني وينوي "في" إن كان ظرفاً للأول نحو : "بل مكر الليل والنهار" (1) أو "من" إن كان بعضه ، وصالحاً للإخبار به عنه كخاتم فضة ، فإن انتفى الشرطان كثوب زيد أو الأول : كيوم الخميس أو الثاني : كيد زيد ، فالإضافة بمعنى اللام .

باب المصدر

وهو اسم الحدث الجاري على الفعل كضرب وإكرام .
ويعمل عمل فعله إن صح حلول فعل مع أن أو مع ما محله ، ولا يتقدم معموله ، وعمله منوناً أقيس ، ومضافاً للفاعل أكثر نحو : "ولو دفع الله الناس" (2) ، ومقروناً بأل ومضافاً لمفعول قليل .

وقد يعمل اسم المصدر نحو قوله : /6/

وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةَ الرَّتَاعَا(3)

(1) سورة سبأ 33/34 .

(2) سورة البقرة 251/2 وسورة 40/22 .

(3) هذا عجز بيت للقطامي في ديوانه ق38/2ص37 ، وعجزه :

أَكْفَرُ بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي

... ..

والبيت للقطامي في شرح عمدة الحافظ 695 والمقاصد النحوية 505/3 وشرح التصريح 64/2 وشرح شواهد المغني 849/2 وخزانة الأدب 136/8؛137 والدرر اللوامع 62/3 والبيت بلا نسبة في أوضح المسالك 211/3 وشرح شذور الذهب 528 وشرح ابن عقيل 414/1 وشرح الأشموني 336/2 وهمع الهوامع 95/2؛188/1 .

باب اسم الفاعل

وهو ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث .
وَصَيغَتُهُ من الثلاثي على فاعِلٍ كضَارِبٍ ، ومن غيره على زِنَةٍ مُضَارِعِهِ بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ مكان
حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الآخر كَمُكْرِمٍ وَمُسْتَخْرِجٍ .
ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال والاعتماد على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو
موصوف ولو تقديراً ، فَإِنْ كان صِلَةً لَأَل عمل مطلقاً ، ويجوز إضافته إلى مفعوله ، فيجوز في
تابعه وجهان .

وما صيغ منه للمبالغة : كَفَعَالٍ وَمِفْعَالٍ وَقَعُولٍ وَفَعِيلٍ مثله ، والمنتى والمجموع كالمفرد .

واسم المفعول : ما اشتق من فعل لمن وقع عليه .

وصيغته من الثلاثي على مَفْعُولٍ كَمَضْرُوبٍ ، ومن غيره على زِنَةٍ اسم فاعله وفتح ما قبل الآخر
كَمُكْرَمٍ وَمُسْتَخْرَجٍ

باب اسم الفعل

وهو ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً نحو بَلَّهَ بمعنى دَعَّه ، وَعَلَيْكَ بمعنى إِلِزَمَ ، وَدُونِكَ بمعنى
خَذَ ، وَرَوَيْدًا بمعنى أَمَهْلٌ ، وَصَهَ بمعنى اسْكُتْ ، وَآيَهُ بمعنى حَدَثَ ، وَهَيْهَاتَ بمعنى بَعْدَ ، وَشَتَانَ
بمعنى أَفْتَرَقَ ، وَوَيَّ بمعنى أَعْجَبُ ، وَأَوْهَ وَآفَ بمعنى اتَّوَجَّعَ وَأَتَضَجَّرُ ، ولا يضاف ولا يتأخر
عن معموله ، وما نون منه فنكرة .

باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

وهي ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت كَحَسَنٍ وَجَمِيلٍ .

وتختص بالحال وبالمعمول السببي المؤخر .

ويكون مضافاً وباللام ومجرداً ، ويرفعه فاعلاً قبيلاً أو بدلاً ، وينصبه مشبهاً أو تمييزاً ، وَيَجْرُهُ
بالإضافة إلا إن كانت بأل ، وهو عارٍ منها .

باب اسم التفضيل

وهو ما اشتق من فعلٍ لِمَوْصُوفٍ بزيادة على غيره ، وهو أَفْعَلُ كأفضل وأعلم .

وإذا كان بأل طابِقٌ ، أو مُجَرِّدًا أو نَصًّا فالنكرة أُفْرِدَ وَدَكَرَ ، ولمعرفة فالوجهان .

ويؤتى بعد المجرد بمن جَارَةٌ لِلْمَفْضُولِ ، وقد يستغنى بتقديرها عن ذكرها نحو : "أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ
مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا"⁽¹⁾ .

(1) سورة الكهف 34/18 .

مقدمة في النحو لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الحناوي (ت848هـ)

ويرفع ضميراً مستتراً وظاهراً **إِنْ صَحَّ حُلُولُ فِعْلٍ مَحَلَهُ كَقَوْلِهِمْ : "مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ / 6ب/ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ"** .
وَأَطْرَدَ حَذْفَ هَمْزَتِهِ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ وَشَدَّ مِنَ الْحُبِّ .

باب التعجب

يُنْصَبُ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ بِفِعْلِ عَلَى أَفْعَلٍ مُخْبِرٌ بِهِ عَنْ مَبْتَدَأٍ ، أَوْ يَجْرُ بَعْدَ أَفْعَلٍ بِنَاءٍ لِإِزْمَةِ نَحْوِ : "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَأَحْسَنَ بِهِ" .

ولا يتصرفان فلا يتقدمها المعمول ولا يفضل ، واغترق بالظرف والمجرور .
ولا بينيان إلا من فعلٍ ثاني تام متصرفٍ متفاوتٍ المعنى ، ليس بلون ولا عيب ولا مبنى للمفعول ، ويشترط ذلك في اسم التفضيل .
ويتوصل إلى التعجب مما ذكر امتناعه بأشدَّ أو أشدُّد وما في معناهما .
عاملة في مصدر المتعجب منه ، ويفعل مثل ذلك باسم التفضيل .

باب نعم ويُس وما جرى مجراها

وهما فعلان جامدان رافعان لفاعلين معرفين بأل الجنسية نحو : **"نِعْمَ الْعَبْدُ"**⁽¹⁾ ، **"وَيْسَ الشَّرَابُ"**⁽²⁾ أو مضافين لما قارنها نحو : **"وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ"**⁽³⁾ ، **"وَيْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ"**⁽⁴⁾ أو مُضْمَرَيْنِ مُفَسَّرَيْنِ بِتَمْيِيزٍ نَحْوِ : **[نعم]**⁽⁵⁾ **رَجُلًا زَيْدًا ، وَمِنْهُ : "فَنِعْمًا هِيَ"**⁽⁶⁾ .
ويذكر بعد ذلك المخفوض نحو : **نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدًا ، وَهُوَ مَبْتَدَأُ خَبْرِهِ مَا قَبْلَهُ ، أَوْ خَبْرٌ مَحذُوفٌ الْمَبْتَدَأُ .**

ويتعين ابتدائة أن يقدم ، وإذا علم جاز حذفه نحو : **"نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أُوَّابٌ"**⁽⁷⁾ .
ومثل حَبْدًا والفاعل ذَا ولا يتغير ويذكر بعد المخصوص وإعرابه كإعراب مخصوص نعم ، ومثل **يُسَ لا حَبْدًا .**

(1) سورة ص 30/38 .

(2) سورة الكهف 29/18 .

(3) سورة النحل 30/16 .

(4) سورة آل عمران 151/3 .

(5) ما بين المعقوفتين زيادة من عندي ليستقيم المعنى .

(6) سورة البقرة 271/2 .

(7) سورة ص 30/38 .

باب إعراب الفعل

يرفع المضارع إذا تفرّد من ناصبٍ وجازمٍ .
وينصب بِلَنْ ، وَبِكَىِ المصدرية ، وَبِإِذْنِ إِنْ صُدِّرَتْ وكان الفعل مستقبلاً متصلاً أو منفصلاً بقسم،
وَبِأَنْ المصدرية نحو : "وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ" (1) .
وتضمّر أَنْ بَعْدَ حَتَّى بمعنى إلى نحو : "حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى" (2) .
وَبَعْدَ اللامِ تَعْلِيلِيَّةً كَانَتْ نحو : "لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ" (3) ، أَوْ جُودِيَّةً نحو : "مَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ" (4) .
وَبَعْدَ أَوْ بمعنى إلى نحو قوله :
لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُنَى (5)
أَوْ إِلَّا نحو : لَأَقْتُلُهُ أَوْ يُسَلِّمَ .
وَبَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ واوِ المعية /7أ/ مسبوقين بنفي أو طلب مَحْضَيْنِ ، فالنفي نحو : "لا يُفْضِي
عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا" (6) .
والطلب يشمل الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتخصيص والتمني .
فالأمر : نحو : زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ .
والنهي : نحو قوله تعالى : "لا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ" (7) ، وقوله :
لا تَنَّهُ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ (8)
... ..

(1) سورة الشعراء 82/26 .

(2) سورة طه 91/20 .

(3) سورة النحل 44/16 .

(4) سورة العنكبوت 40/29 .

(5) هذا صدر بيت بلا نسبة ، وعجزه :

فَمَا انْقَادَتْ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

والبيت في مغني اللبيب 67/1 وأوضح المسالك 172/4 وشرح شذور الذهب 385 وشرح قطر الندى 69 وشرح ابن عقيل 568 وشرح الأشموني 558/3 والمقاصد النحوية 384/4 وشرح شواهد المغني 206/1 وهمع الهوامع 10/2 والدرر اللوامع 77/4 .

(6) سورة فاطر 36/35 .

(7) سورة طه 81/20 .

(8) هذا صدر بيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه 404 ، وعجزه :

عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

مقدمة في النحو لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الحناوي (ت848هـ)

والدعاء : نحو قولك : رَبِّ وَقِّنِي فَأَطِيعَكَ .
والاستفهام : نحو : "فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلُ" (1) .
والعرض : نحو قولك : أَلَا تَنْزِلُ فَتُصِيبَ خَيْرًا .
والتخصيص : نحو : "لَوْ لَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ" (2) .
والتمني : نحو : "يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ" (3) ، "قَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ" (4) .
ويعد عاطف على اسم خالص نحو قوله تعالى : "أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا" (5) ، ونحو قوله : وَلَيْسُ عَبَاءَةَ وَنَقَرَ عَيْنِي (6)
وَيَجْزِمُ بَلَمَ وَلَمَّا النَّافِيَتَيْنِ وَلَا وَاللَّامِ الطَّلِبَتَيْنِ .
وَتَجْزِمُ فِعْلَيْنِ أَدْوَاتِ الشَّرْطِ : إِنْ وَ إِذْمًا وَأَيُّ وَ أَيْانَ وَأَيَّنَ وَأَنْتَى وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا وَحَيْثُمَا وَمَتَى .
ويسمى أولهما شرطاً ، ولا يكون ماضي المعنى ولا طلباً ولا مقروناً بـتفيس ولا قد ولا ناف غير لا ولم .

والبيت لأبي الأسود الدؤلي في الأزهية 234 وشرح شذور الذهب 310 وشرح التصريح 238/2 وهمع الهوامع 13/2 والبيت بلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ 342 والجنى الداني 157 ووصف المباني 424 ومغني اللبيب 361/2 وأوضح المسالك 181/4 وشرح قطر الندى 77 وشرح ابن عقيل 573 وشرح الأشموني 556/3 وجواهر الأدب 168 .
(1) سورة الأعراف 53/7 .
(2) سورة الفرقان 7/25 .
(3) سورة النساء 73/4 .
(4) سورة الأنعام 27/6 .
(5) سورة الشورى 51/42 .
(6) هذا صدر بيت لميسون بنت بحدل الكلبية ، وعجزه :

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

والبيت لميسون في مغني اللبيب 267/1 وشرح شذور الذهب 405 وشرح التصريح 244/2 والمقاصد النحوية 397/4 وشرح شواهد المغني 653/2 وخزانة الأدب 504؛503/8 والدرر الوامع 90/4 وبلا نسبة في الكتاب 45/3 وشرح المفصل 25/7 وشرح عمدة الحفاظ 344 والجنى الداني 157 ووصف المباني 423 وأوضح المسالك 192/4 وشرح قطر الندى 65 وشرح ابن عقيل 576/1 وشرح الأشموني 571/3 .

وثانيهما جوابا وجزاء ، ويصح أن يكون واحداً من هذه فيقترن بالفاء نحو : "فَكَذَّبْتَ وَهُوَ مِنْ الصَّادِقِينَ"⁽¹⁾ ، ونحو : "وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا"⁽²⁾ ، ونحو : "إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ"⁽³⁾ ، ونحو : "وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ"⁽⁴⁾ ، ونحو "إِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَرِّضْ لَهُ أُخْرَى"⁽⁵⁾ ، ونحو : "إِنْ كُنْتُمْ قُلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ"⁽⁶⁾ ، ونحو : "وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوا"⁽⁷⁾ ، ونحو : "إِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُمْ مِنْ أَجْرٍ"⁽⁸⁾ .

وجملة اسمية فتقترن بالفاء أو بإذا الفجائية نحو : "فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ"⁽⁹⁾ ، "إِذَا هُمْ يَنْطِقُونَ"⁽¹⁰⁾ .

فصل :

وجزم ما بعد فاءٍ أو واوٍ من فعلٍ تالٍ للشرط أو للجواب قوى ، ونصبه ضعيف ، ورفع تالي الجواب جائز ، ويجوز حذف ما علم من شرط إن كانت الأداة مقرونة بلا نحو : أفعَلْ وإِلَّا عَاقِبَتُكَ ، أو جواب شرطه ماضٍ نحو : "إِنْ اسْتَطَعْتَ"⁽¹¹⁾ أو جملة شرط وأداته إن تقدمها /ب/ طلب نحو : "قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ"⁽¹²⁾ ، ونحو : "أَيْنَ بَيْتُكَ أَزْرَكَ" ، وشرط ذلك بعد النهي أن يحسن إن قيل : "لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ" ، خلافاً للكسائي⁽¹³⁾ .

(1) سورة يوسف 27/12 .

(2) سورة الأنفال 61/8 .

(3) سورة البقرة 271/2 .

(4) سورة التوبة 28/9 .

(5) سورة الطلاق 6/65 .

(6) سورة المائدة 116/5 .

(7) سورة آل عمران 115/3 .

(8) سورة يونس 72/10 .

(9) سورة الأنعام 17/6 .

(10) هذه ليست آية قرآنية .

(11) سورة الأنعام 35/6 .

(12) سورة الأنعام 151/6 .

(13) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، مولى بني أسد ، أحد أئمة القراء السبعة ، وقرأ النحو على معاذ ثم الخليل بن أحمد ثم خرج إلى بوادي الحجاز ونجد وتهامة ، وكتب بها عن العرب كثيراً ، توفي سنة مائة وتسع وثمانين هجرية . انظر : مراتب النحويين 120 وطبقات النحويين واللغويين 127 ونزهة الألباء 67 وإشارة التعيين 217 والبلغة 152-153 .

مقدمة في النحو لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الحناوي (ت848هـ)

فصل :

ومن أدوات الشرط لو وهي للتعليق في الماضي ، وإن وليها مضارع أول بالماضي نحو : لو يُطِيعُكُمْ⁽¹⁾ وجوابها إمّا مثبت فاقترانه باللام كثيراً ، ومنفى فقليل كقوله :
ولو يُعْطِي الخَيْرَ لَمَا افْتَرَقْنَا وَلَكِنْ لَا خَيْرَ مَعَ اللَّيَالِي⁽²⁾

وليها اسم قليلا معمول لفعل محذوف يفسره ما بعده كقوله :

أَخْلَايَ لَوْ غَيْرُ الْجَمَامِ أَصَابَكُمْ عَتَبْتُ وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ⁽³⁾

باب التوابع

التَّابِعُ : هُوَ الْمُشَارِكُ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ وَعَامِلِهِ مُطْلَقًا ، وَهُوَ نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ [وَعَطْفٌ بَيَانٌ]⁽⁴⁾
وَعَطْفٌ نَسَقٌ وَبَدَلٌ .

فَالنَّعْتُ : تَابِعٌ أَوْ مُشْتَقٌّ أَوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ يَقْتَضِي تَخْصِيصَ مَتْبُوعِهِ أَوْ تَوْضِيحَهُ أَوْ مَدِيحَهُ أَوْ ذَمَّهُ أَوْ تَأْكِيدَهُ أَوْ التَّرْحُمَ عَلَيْهِ .

وَيَنْبَعُهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجِهٍ الإِعْرَابِ ، وَمِنْ التَّعْرِيفِ وَالتَّكْثِيرِ ، ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا تَبِعَهُ فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّكْثِيرِ وَالتَّنْأِيثِ ، وَوَاحِدٍ مِنَ الإِفْرَادِ وَفِرْعِيهِ ، وَإِلَّا فَهُوَ كَالْفِعْلِ .

ويجوز قطعه إن علم متبوعه بدونه بالرفع والنصب ، ويحذف النعت لقرينة ، وكذلك المنعوت .
والتَّوَكِيدُ : تَابِعٌ يَقْدَرُ أَمْرَ المَتْبُوعِ فِي النِّسْبَةِ أَوْ الشُّمُولِ :

فالأول : نحو : جاعني زيد نفسه ، والعين كالنفس ، ويجب اتصالهما بضمير مطابق للمؤكد ،
ويجمعان على أفعل مع غير المفرد .

والثاني : نحو : جاء القوم كلهم أو جميعهم أو عامتهم ، ويتبع كلهم بأجمعين ، وكلُّهُنَّ بِجَمْعٍ ،
وكلُّهُنَّ بِجَمْعَاءَ ، وكلُّهُنَّ بِجَمْعَاءَ .

(1) سورة الحجرات 7/49 .

(2) البيت بلا نسبة في مغني اللبيب 271/1 وأوضح المسالك 231/4 وشرح الأشموني 604/3 وشرح التصريح 260/2 وشرح شواهد المغني 665/2 وهمع الهوامع 66/2 وخزانة الأدب 82/10؛145/4 .

(3) البيت للغطمش الضبي المقاصد النحوية 465/4 وشرح التصريح 259/2 والبيت بلا نسبة في الجنى السداني 279 وأوضح المسالك 229/4 وشرح الأشموني 601/3 .

(4) ما بين المعقوفتين زيادة من عندي ليستقيم المعنى .

ويستغنى بكلا وكلتا عن تثنية أجمع وجمعاء ، وتوكيده⁽¹⁾ بإعادة اللفظ نحو : "ذَكَأ ذَكَأ"⁽²⁾ ، وبمصادفه نحو : "فَجَاجًا سُبُلًا"⁽³⁾ ، ولا يعاد ضمير متصل ، ولا حرف غير جوابي إلا مع ما اتصل به ، وتوكيد بالمرفوع المنفصل كل ضمير متصل .
وعطف بيان : تَابِعٌ يُوَضِّحُ مَتَّبِعَهُ أَوْ يُخَصِّصُهُ غَيْرُ صِفَةٍ وَلَا مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ نَحْوَ قَوْلِهِ : أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ⁽⁴⁾
وقوله تعالى " وَأَحْلُوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ جَهَنَّمَ"⁽⁵⁾ . /18/
ويتبع في أربعة من عشرة ، ويجوز إعرابه بدل كل إلا إن وَجَبَ ذِكْرُهُ كَهِنْدُ قَامَ زَيْدٌ أَخُوهَا ، أو امتنع إحلاله محل الأول نحو قوله : أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشَرٍ⁽⁶⁾
وقولك : يَا زَيْدُ الْحَارِثُ
وَعَطْفُ النَّسَقِ : تَابِعٌ يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتَّبِعِهِ أَحَدُ حُرُوفِهِ ، وهي :
الواوُ : لمطلق الجمع ، فتعطف متأخراً في الحكم ومتقدماً ومصاحباً .
وَالْفَاءُ : للترتيب والتعقيب .
وَيُثَمُّ : للترتيب والمهلة ، وقد تتعاقب الفاء وثم .
وَحَتَّى : للغاية ، وشرط معطوفها كونه مظهراً وبعضاً ومولايه .
وَأَوْ : بعد الطلب للتخيير أو الإباحة ، وبعد الخبر للشك أو التشكيك أو التقسيم .

(1) في المخطوطة : "توكيد" تصحيف .

(2) سورة الفجر 21/89 .

(3) سورة الأنبياء 31/21 .

(4) نسب البيت لرؤية في شرح المفصل 71/3 وليس في ديوانه ، ونسب لعبد الله بن كيسبة أو لأعرابي في خزانة الأدب 156؛154/5 ، ونسب لأعرابي في المقاصد النحوية 115/4 وشرح التصريح 121/1 والبيت بلا نسبة في أوضح المسالك 128/1 وشرح شذور الذهب 561 وشرح ابن عقيل 489/1 وشرح الأشموني 59/1 .

(5) سورة إبراهيم 29-28/14 .

(6) هذا صدر بيت للمرار الأسدي في ديوانه 465 ، وعجزه :

عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوْعَا

والبيت للمرار الأسدي في الكتاب 182/1 وشرح المفصل 73؛72/3 والمقاصد النحوية 121/4 وشرح التصريح 133/2 وخزانة الأدب 183؛5؛284/4 و225 والدرر اللوامع 27/6 والبيت بلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ 597؛554 و أوضح المسالك 351/3 وشرح شذور الذهب 320 وشرح قطر الندى 299 وشرح ابن عقيل 491/1 وشرح الأشموني 441/2 وهمع الهوامع 122/2 .

مقدمة في النحو لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الحنّاوي (ت848هـ)

وَأُمُّ الْمُتَّصِلَةِ : وهي المسبوقة بهمزة التسوية أو همزة يطلب بها وبأَمِّ التَّعْيِينِ ، وهي في غير ذلك منقطعة مختصة بالجمل ، ومرادفة لِئَلْ .

وَلَكِنْ : بعد نفي أو نهي لتقرير حكم ما قبلها ، وجعل ضدها بعدها .

وَيْلٌ : بعدهما كذلك ، وبعد الإثبات والأمر ، لنقل حكم ما قبلها لما بعدها .

وَلَا : بعد إيجاب أو أمر أو نداء ، ولا يعطف غالباً على ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده بمنفصل أو فاصل ما ، ولا على ضمير خفض إلا بإعادة الخافض .

وَالْبَدَلُ : تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالْحُكْمِ بِلَا واسطة .

وَهُوَ بَدَلُ كُلِّ نَحْوِ : "صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ"⁽¹⁾ .

أَوْ بَعْضُ نَحْوِ : "مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا"⁽²⁾ .

أَوْ اشْتِمَالٌ نَحْوِ : "قِتَالٌ فِيهِ"⁽³⁾ .

أَوْ إِضْرَابٌ أَوْ نِسْيَانٌ أَوْ غَلَطٌ .

ويوافق متبوعه ويخالفه في الإظهار والتعريف وضديهما .

فيبدل الظاهر من الظاهر، ولا يبدل المضمرة من المضمرة ، ولا من الظاهر .

ويبدل الظاهر من ضمير الغائب نحو : "وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا"⁽⁴⁾ .

ومن ضمير الحاضر بدل بعض : "لَمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ"⁽⁵⁾ .

أَوْ اشْتِمَالٌ نَحْوِ قَوْلِ النَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ⁽⁶⁾ : بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا⁽⁷⁾

(1) سورة الفاتحة 7/1 .

(2) سورة آل عمران 97/3 .

(3) سورة البقرة 217/2 .

(4) سورة الأنبياء 3/21 .

(5) سورة الأحزاب 21/33 .

(6) هو عبد الله بن قيس ، من جعدة بن كعب بن ربيعة ، وكان يكنى أبا ليلى ، وهو جاهلي ، وأتى رسول الله -

صلى الله عليه وسلم - وكان مُعَمَّرًا ، ونَادَمَ المنذر أبا النعمان بن المنذر ، وَعَمَّرَ حَتَّى وَرَدَ عَلَى ابْنِ الزَّبِيرِ ،

وَحَتَّى نَارَ عِظَلِ الشَّعْرِ ، فَعَلَبَهُ الْأَخْطَلُ ، فهو من مُغَلَّبِي مُضَرَ ، وقد عدّه ابن سلام في الطبقة الثالثة من

طبقات فحول الجاهلية ، وتُوفِّيَ بِإِصْبَهَانَ وهو ابن مائتين وعشرين سنة . انظر : الشعر والشعراء 291/1

وطبقات فحول الشعراء 123/1-131 .

(7) هذا صدر بيت للنابغة الجعدي في ديوانه ق3ب/66ص68 ، والبيت في ديوانه برواية :

بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدًا وَجُودًا وَسُودًا وَإِنَّا لَنَرُجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا

- أَوْ كُلِّ إِنَّ أَفَادَ الإِحَاطَةَ نَحْوُ : "تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوْلَادِنَا وَآخِرِنَا"⁽¹⁾ .
ويبدل الفعل من الفعل نحو : "يَلْقَى أَتَامًا يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ"⁽²⁾ .
والجملة من الجملة نحو : "أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ"⁽³⁾ .
وقد تبدل من المفرد نحو : "هَلْ هَذَا إِلا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ"⁽⁴⁾ .
والمفرد من الجملة /ب8/ والمعرفة من المعرفة ، والمعرفة من النكرة وعكسها .

باب النكرات

- حُرُوفُ النَّدَاءِ : الهمزة للقريب ، وآيَ وَيَا وَيَا وَهِيَ للبعيد .
ووا⁽⁵⁾ : في الندبة ، وهي نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه نحو⁽⁶⁾ : وَآ زَيْدَاهُ ، أَوْ وَآ رَأْسَاهُ .
وأعمها يا : ويتعين في باب الاستغاثة نحو : يَا اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ .
والمنادى إن كان مفرداً نكرة أو مضافاً أو شبيهاً به نصب ، وإن كان مفرداً معرفة بُنيَ على
الضم نحو : يَا زَيْدُ ، أَوْ عَلَيَّ مَا كَانَ يُرْفَعُ بِهِ نَحْوُ : يَا زَيْدَانَ ، وَيَا زَيْدُونَ .
وَلَا يُبَاشِرُ حَرْفَ النَّدَاءِ فِي السَّعَةِ ذَا الألف واللام إِلا مَعَ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالأكثرُ أَنْ يُحَدِّفَ
وَيَعْوِضَ عَنْهَا الميم المُشَدَّدَةَ .

فصل :

وَإِذَا تُتَّبِعَ المنادى المبنى بِنَعْتٍ أَوْ تَوْكِيدٍ أَوْ بَيَانٍ نُصِبَ إِنْ كَانَ مضافاً مجرداً من أَلْ ، فَإِنْ اقْتَرَنَ
بِهَا وَكَانَ مفرداً جاز الرفع والنصب ، وَالنَّسَقُ وَالبَدَلُ كَالْمُنَادَى المُسْتَقِلِّ إِلا أَنْ يَقْتَرِنَ النَّسَقُ بِأَلْ
فَالوجهان ، وَكَذَلِكَ تَابِعَ المُعْرَبِ مِنْهُمَا ، وَتابعه غيرهما منصوب .

فصل :

يَجُوزُ تَرْخِيمُ المُنَادَى إِنْ كَانَ مؤنثاً بِالهاءِ مُطلقاً أَوْ عَلَماً زَائِداً عَنْ ثَلَاثَةِ بِحَدْفِ آخِرِهِ وَمَصْحُوباً
بِمَا قَبْلَهُ مِنْ حَرْفِ لَيْنٍ زَائِدٍ مَسْبُوقٍ بِحَرَكَةٍ تُجَانِسُهُ .

والبيت للناطقة الجعدي في المقاصد النحوية 193/4 وشرح التصريح 161/2 وخزانة الأدب 419/7؛169/3 والبيت
بلا نسبة في أوضح المسالك 406/3 وشرح الأشموني 439/2 .

(1) سورة المائدة 114/5 .

(2) سورة الفرقان 68/25 .

(3) سورة الشعراء 133/26 .

(4) سورة الأنبياء 3/21 .

(5) في المخطوطة : "وله" تصحيف .

(6) في المخطوطة : "ولا نحو" تصحيف .

مقدمة في النحو لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الحنّاوي (ت848هـ)

والأكثرُ أَنْ يُنَوِّيَ المَحذُوفُ ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا يُنَوِّيَ .

فصل :

وَمَا يُذَكِّرُ مِنْ مَنْصُوبٍ عَلَى الاختِصَاصِ بَعْدَ ضَمِيرٍ مُتَكَلِّمٍ كَثِيرٍ فِي المُضَافِ نَحْوَ قولِ النبي - صلى الله عليه وسلم : "نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبيَاءِ لَا نُورِثُ مَا تَرَكَنَا صدَقَةً"⁽¹⁾ ، وقوله - صلى الله عليه وسلم : "إِنَّا آلَ مُحَمَّدٍ لَا تَحِلُّ لَنَا الصدَقَةُ"⁽²⁾ .

وفي المَعْرِفِ بِأَلِ نَحْوِ : نَحْنُ العَرَبَ أَقرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ .

وقَلِيلٌ فِي العَلَمِ نَحْوِ : بِنَا تَمِيمًا يَكشِفُ الضَّبَابَ⁽³⁾ .

وَشَدَّ نَحْوِ : "بِكَ اللهُ نَرَجُوا الفَضْلَ" من وجهين .

فصل :

والمُسَمَّى بِالتَّحذِيرِ وَالإِغْرَاءِ : وَهُوَ المَنْصُوبُ بِالإِزْمِ أَوْ بِاتِّقِ وَأَجِبُ الحَذْفِ إِنْ كُرِّرَ أَوْ عُطِفَ عَلَيْهِ أَوْ كَانَ تَائِبًا نَحْوِ : الأَسَدَ الأَسَدَ ، ونَحْوِ : "نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا"⁽⁴⁾ ، ونَحْوِ : إِيَّاكَ وَالشَّرَّ ، ونَحْوِ قوله :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعَ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ⁽⁵⁾

ونَحْوِ : المَرْوَةَ وَالنَّجْدَةَ

باب العدد

9/أ/ الواحد والاثنتان ، وما وازن فاعلا كثالث .

والعشرة مركبة يذكرن مع المذكر ويؤنثن مع المؤنث .

والثلاثة والتسعة وما بينهما مطلقاً والعشرة مفردة بالعكس قال الله تعالى : "سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ"⁽⁶⁾ .

(1) الحديث

(2) الحديث

(3) البيت لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ق5/2ص169 والكتاب 234/2 والمقاصد النحوية 302/4 وهمع الهوامع 171/1 وخرزانه الأدب 413/2 والدرر اللوامع 15/3 والبيت بلا نسبة في شرح المفصل 18/2 .

(4) سورة الشمس 13/91 .

(5) البيت لمسكين الدارمي في ديوانه 29 والمقاصد النحوية 305/4 وشرح التصريح 195/2 وخرزانه الأدب 67؛65/3 والدرر اللوامع 11/3 والبيت بلا نسبة في الكتاب 256/1 وأوضح المسالك 79/4 وتلخيص الشواهد

62 وشرح شذور الذهب 288 وشرح قطر الندى 134 .

(6) سورة الحاقة 7/69 .

وتجعل العشرة مع النيف اسماً مبنياً على الفتح وتميّز بمفرد منصوب إلى التسعة والتسعين ، وتميز المائة وما فوقها بمفرد مخفوض ، وتميز العشرة وما دونها بمجموع مخفوض ، ولا يميز الواحد والاثنان ، وثنتا حصل ضرورة .

فصل :

كَمْ : اسمٌ لعددٍ مُبْهَمٍ ، فَيَفْتَقِرُ إِلَى مُمَيِّزٍ ، وَيَكُونُ خَبَرِيَّةً فَنُمَيِّزُ بِمَجْرُورٍ مُفْرَدٍ أَوْ مَجْمُوعٍ .
وَأَسْتَفْهَامِيَّةً فَنُمَيِّزُ بِمُفْرَدٍ مَنْصُوبٍ ، وَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفٌ جَرٌّ فَجَرَّةٌ بِيَمَنِ مُضْمَرَةٌ ، وَكَائِنٌ بِمَنْزِلَةِ
كم خبرية في إفادة الثلاثين ، ولزوم التصدير ، وانجرار التمييز إلا إن جره بمن ظاهرة .
وَأَمَّا كَذَا فَيُكْنَى بِهَا عَنِ الْعَدَدِ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ ، وَيَجِبُ فِي تَمْيِيزِهَا النِّصْبُ ، وَلَيْسَ لَهَا الصِّدْرُ .

باب ما لا ينصرف

غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ مَا فِيهِ عِلْتَانِ مِنْ عِلَلٍ تَسْعُ ، أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا تَقُومُ مَقَامَهَا بِجَمْعِهَا قَوْلُهُ :
اجْمَعْ وَزِينَ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكَّبَ وَزِدَ عَجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا

فالتأنيث بالألف كيهي وصحراء .

والجمع الممائل لمساجد ومصاييح كل منها يَسْتَقِلُّ بِالْمَنْعِ .

والبواقي منها ما لا يمنع إلا مع العلمية وهو :

التأنيث كفاطمة وطلحة وزينب ، ويجوز في نحو : هند وجهان ، بخلاف سقرَ وبلخَ وزَيْدَ لامرأة .
والتركيب المرجى كمعدي كرب .

والعجمة كإبراهيم .

وما يمنع تارة مع العلمية وأخرى مع الصفة ، وهو العدل تحقيقاً كمتنى وثلاثَ وأخرَ أو تقديرًا
كعمرَ وزفرَ .

والوزن كأحمدَ ويزيدَ ويشكرَ وأحمرَ .

والزيادة كعثمانَ وعُصْبَانَ .

وشرط تأثير الصفة أصالتها ، وعدم قبولها التاء ، فكَذَلِكَ صَرَفَ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِنُسُوءٍ أَرْبَعَ ،
وَأُمْتِنِعَ نَحْوُ : أَسْوَدُ وَأَرْقَمُ لِلْحَيَّةِ ، وَأَذْهَمُ لِلْعَبِيدِ ، وَصَرَفَ نَحْوُ : نَدِمَانٌ مِنَ النَّدَامَةِ .

وشرط العجمة كون علميتها في اللغة العجمية ، والزيادة على الثلاثة أو تحرك الوسط /9ب/
فتوح متصرف بخلاف ستر .

وشرط الوزن اختصاصه بالفعل كشمّرَ لفرسٍ وَخَصَمَ لِمَكَانٍ ، أَوْ غَلِبَتْهُ فِيهِ كَأَثَمَدَ وَاصْبَعَ .

ويجوز صرف الممنوع للضرورة أو التناسب ، وأجاز الكوفيون منع المصروف للضرورة .

مقدمة في النحو لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الحناوي (ت848هـ)

باب جمع التكسير

وهو ما دل على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر أو مقدر :
فالأول : إما بزيادة كَصِنُوْ وَصِنُوَانْ أَوْ بِنَقْصِ كَنَجْمَةٍ وَنَجْمٍ أَوْ بِتَبْدِيلِ شَكْلِ كَأَسَدٍ وَأُسْدٍ أَوْ بِزِيَادَةِ
وتبدل شكل كرجال أو بنقص وتبدل شكل كرجال أو بنقص وتبدل شكل كرسُلٍ أو نهى كغلمان .
والثاني : نحو : فَكَّ .

وجمع القلة منها أربعة : أَفْعَلٌ كَأَعْبُدِ ، وَأَفْعَالٌ كَأَحْمَالٍ ، وَأَفْعَلَةٌ كَأَعْمَدَةٍ ، وَقِعْلَةٌ كَضِيَّةٍ ، وما
عدا ذلك جمع كثرة .

باب التصغير

يصغر الاسم الخالي من شبه الحرف بضم أوله ، وبفتح ثانيه ، وزيادة ياء ساكنة بعده .
وله ثلاثة أبنية : فُعَيْلٌ وَفُعَيْعِلٌ وَفُعَيْعِيلٌ كَفُلَيْسٍ وَدُرَيْهَمٍ وَدُنَيْبِيرٍ ، وما سمع من معربان وليلبية
ورويج وأسون ، فخارج عن القياس .

فصل :

يجعل حرف إعراب المنسوب إليه ياء مشددة تلي كسرة .
ويحذف الآخر إن كان تاء تأنيث ، فيقال في النسب إلى مكة مكى .
أو ياء مشددة إلا أن تكون تالية فيقلب واوي كعلوي ، وكذا آخر المقصور والمنقوص كفتوى أو
شجوى ، إلا أن يكون الألف أو الباء رابعة فالحذف كثير كسعى وقاضي ، والقلب قليل كدنيوي
وجاثوي ، وحكي دنياوي .

ويقال في النسب إلى فَعَيْلَةٍ وَفُعَيْعِلَةٍ فَعَلَى وَفُعَلَى كَحَنَفَى وَجَهَنَى .
ويُرَدُّ الْجَمْعُ إِلَى مَفْرَدِهِ فَيُقَالُ : فَرَضِيَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَأَنْصَارٍ ، وَقَوْلُهُمْ : أُمُوِيَّ بِالْفَتْحِ ، وَبَصْرِيَّ
بِالْكَسْرِ ، وَدَهْرِيَّ بِالضَّمِّ ، وَمَرُورِيَّ وَرَازِيَّ وَبَدَوِيَّ شَادُّ .

باب الوقف

إذا وقف على مُنَوَّنٍ حذفت تنوينه بعد الضمة والكسرة وأُبدِلَ الْفَاءُ بَعْدَ الْفَتْحَةِ إِلَّا فِي لُغَةِ تَمِيمٍ
وربيعة .

ويجب إثبات ياء المنقوص إن كان منصوباً نحو : "رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا"⁽¹⁾ ونحو : "إِذَا بَلَغَتِ التَّرَافِي"⁽²⁾ ، فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعاً أَوْ مَجْرُوراً فَالْأَرْجَحُ /110/ في النون الحذف فقرأ ابن كثير⁽³⁾ : "وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي"⁽⁴⁾ ، "وَمَا لَهُمْ مِنْ اللَّهِ مِنْ وَاقِي"⁽⁵⁾ ، وغير المنون بالعكس كجاء القاضي ومررت بالقاضي .

باب همزة الوصل

وهي همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج ، ولا يكون في مضارع مطلقاً ، ولا حرف غير أل ، ولا ماض ثلاثي كأمر ، ولا رباعي كأكرم ، بل في الخماسي كانطلق ، والسداسي كاستخرج ، وفي أمرهما وأمر الثلاثي كاضرب وانطلق واستخرج ، ولا في اسم إلا في مصادر الخماسي والسداسي كالانطلاق والاستخراج ، وفي عشرة أسماء وهي اسم واست وابن وابنة وابنم وامرؤ واثنان واثنان واتمن المخفوض بالقسم .

باب القسم

القسم جملة يجاء بها لتوكيد جملة ، وتربط أحدهما بالأخرى ارتباط جملتي الشرط والجزاء ، وكناتهما اسمية وفعلية ، والمؤكدة هي الثانية ، وتسمى جوابا ، وهو صريح وغير صريح ، فالصريح ما يعلم منه كون الناطق به مُقْسِماً كَأَحْلِفُ بِاللَّهِ ، وكقوله تعالى : "لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ"⁽⁶⁾ ، وغير الصريح ما لا يعلم ذلك منه إلا بقرينة كذكر جواب بعده نحو قوله :
وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَنِّي
إِنَّ الْمَنَابِي لَا يَطِيشُ سِهَامُهَا⁽⁷⁾

والمقسم عليه جملة اسمية ، فتؤكد :

(1) سورة آل عمران 193/3 .

(2) سورة القيامة 26/75 .

(3) هو أبو معبد عبد الله بن كثير الداري المكي ، أحد القراء السبعة ، كان قاضي الجماعة بمكة ، وكانت حرفته العطارة ، ويسمون العطار دارياً فعرّف بالداري ، وهو فارسي الأصل ، ومولده ووفاته بمكة ، وتوفي سنة مائة وعشرين هجرية . انظر : وفيات الأعيان 41/1 وشذرات الذهب 157/1 والأعلام 115/4 .

(4) سورة الرعد 7/13 .

(5) سورة الرعد 34/13 .

(6) سورة الحجر 72/15 .

(7) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه 308 والكتاب 110/3 وتلخيص الشواهد 453 والمقاصد النحوية 405/2 وشرح شواهد المغني 828/2 وخزانة الأدب 159/9؛ 161 والدرر اللوامع 263/2 والبيت بلا نسبة في مغني اللبيب 407؛ 401/2 وأوضح المسالك 61/2 وشرح شذور الذهب 471 وشرح قطر الندى 176 وشرح الأشموني 161/1 وهمع الهوامع 154/1 .

مقدمة في النحو لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الحنّاوي (ت848هـ)

بِإِنَّ وَاللَّامِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : "إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ"⁽¹⁾ .
أَوْ بِإِنَّ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : "حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ"⁽²⁾ .
أَوْ بِاللَّامِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : "وَلَمَّا صَبَرْتُمْ لَهْوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ"⁽³⁾ .
ويخلو منها لاستطالة القسم كقوله : "وَرَبَّ السَّمَوَاتِ الْعُلَى وَبِرُوحِهَا وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهَا" ، المقدر كَأَيْنَ ، وقول بعض العرب : "أقسم بمن بعث النبيين مبشرين ومنذرين وختمهم بالمرسل رحمة للعالمين هو سيدهم أجمعين" ، وَقَلَّ نَحْوَ قَوْلِ الصَّدِيقِ - رضي الله عنه - يَا رَسُولَ اللَّهِ : "وَاللَّهِ إِنَّا كُنْتُ أَظْلَمُ" .
أَوْ فَعْلِيَّةٌ فَعَلَهَا مَضَارِعٌ مُثَبَّتٌ ، فَبِاللَّامِ وَالنُّونِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : "تَاللَّهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَفْتَرُونَ"⁽⁴⁾ ،
وقل نحو قوله :

لَعَمْرِي لِيَجْزِيَ الْفَاعِلُونَ بِفِعْلِهِمْ فَايَاكَ نَعْنَى بِغَيْرِ جَمِيلٍ⁽⁵⁾
فَإِنْ كَانَ مَنْفِيًّا لَمْ يُؤَكِّدْ كَقَوْلِهِ 10ب/ تَعَالَى : "وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ
بَلَى"⁽⁶⁾ ، وَقَلَّ نَحْوَ قَوْلِهِ :

وَاللَّهِ لَا يُحْمَدَنَّ الْمَرْءُ مُجْتَنِبِيًّا فَعَلَ الْكِرَامَ وَلَوْ فَاقَ الْوَرَى حَسْبًا⁽⁷⁾
ويكفي حذف نا في المضارع نحو : "قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَوْنَا"⁽⁸⁾ ، وقوله :
لله يَبْقَى عَلَى الْإِيَامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُ⁽⁹⁾

(1) سورة البقرة 252/2 .

(2) سورة النخان 3/44 .

(3) سورة النحل 126/16 .

(4) سورة النحل 56/16 .

(5) لم أقف على هذا البيت .

(6) سورة النحل 38/16 .

(7) البيت بلا نسبة في الأشموني 496/2 .

(8) سورة يوسف 85/12 .

(9) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ق8/32ج1ص227 ، والبيت برواية :

يَا مَيِّ لَا يُعْجِزُ الْإِيَامَ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُ

ونسب البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد المغني 574/2 ونسب لأمية بن عائذ الهذلي في الكتاب 497/3

وبلا نسبة في الجنى الداني 98 ووصف المباني 171:118 ومغني اللبيب 214/1 وجواهر الأدب 72 وهمع

الهوامع 39:32/2 والدرر اللوامع 215/4 .

أ.د. محمود العامودي

أو فعلها ماضٍ مثبت فياللام نحو: "قَالُوا تَأْتِيهِمْ لَقَدْ أَتَرَكِ اللَّهُ عَلَيْنَا"⁽¹⁾، ونحو: "لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ"⁽²⁾ .
وَتَخَلَّوْا مِنْهَا لِاسْتِطَالَةِ الْقِسْمِ نَحْوُ : "قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ"⁽³⁾ .
لِوُجُودِ الثَّانِي نَحْوُ : "وَلَنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ"⁽⁴⁾ ، وَقَلَّ نَحْوُ قَوْلِهِ :
لَعَمْرُكَ يَا أَسْمَاءُ مَا كُنْتُ رَاجِيًا حَيَاةً وَلَكِنَّ الْعَوَائِدَ تُخْرَقُ⁽⁵⁾
وَيَقِلُّ حَذْفُ مَا فِي الْمَاضِي كَقَوْلِهِ :

فَإِنْ شِئْتَ آتَيْتُ بَيْنَ الْمَقَامِ وَالرُّكْنِ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ
نَسِيئِكَ مَا دَامَ عَقْلِي مَعِي أُمْدٌ بِهِ أَمَدَ السَّرْمَدِ⁽⁶⁾

وحروف القسم الباء والواو والتاء واللام .

ويختص الباء بظهور فعل القسم معها ، وبدخولها على المضمرة .

فصل :

وإذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق إلا أن يتقدمها مبتدأ فالجواب للشرط مطلقا ، وإذا صرح
بالقسم السابق أو أضمر دخل على أداة الشرط لام مفتوحة تسمى الموطئة والمؤذنة:
فالأول : نحو قوله تعالى : "وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ"⁽⁷⁾ .
والثاني : نحو : "وَلَنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ"⁽⁸⁾ .
وقد يحذف نحو : "وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ"⁽⁹⁾ أي ولئن ، ومثله "رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا"⁽¹⁰⁾ الآية .

تمت المقدمة الحناوية في النحو بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين .

(1) سورة يوسف 91/12 .

(2) سورة الروم 51/30 .

(3) سورة البروج 4/85 .

(4) سورة البقرة 145/2 .

(5) لم أفق على هذا البيت .

(6) البيتان لأمية بن عائذ الهذلي في شرح أشعار الهذليين ق4/2-5ج2ص493 وخزانة الأدب 94/10 والدرر

اللوامع 235/4 والبيت بلا نسبة في مغني اللبيب 637/2 وشرح شواهد المغني 931/1 وهمع الهوامع 43/2 .

(7) سورةالنور 53/24 .

(8) سورة الحشر 12/59 .

(9) سورة المائدة 73/5 .

(10) سورة الأعراف 23/7 .

مقدمة في النحو لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الحنّاوي (ت848هـ)

فهرس مصادر البحث ومراجعته

- 1- الأزهية في علم الحروف ، لعلی بن محمد الهروي (ت415هـ) - تحقيق عبد المعين الملوحي - مطبوعات مجمع اللغة العربية العربية - دمشق 1401هـ - 1981م .
- 2- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت743هـ) - تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب - شركة الطباعة العربية السعودية - الطبعة الأولى - الرياض 1406هـ - 1986م .
- 3- الأعلام ، لخير الدين الزركلي - دار العلم للملايين - الطبعة الثامنة ، بيروت 1409هـ - 1989م .
- 4- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ) - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار إحياء التراث العربي - القاهرة .
- 5- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي محمد محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام (ت761هـ) - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الجيل - الطبعة الثالثة - بيروت 1407هـ - 1987م .
- 6- بغية الوعاة في طبقة اللغويين والنحاة ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر - الطبعة الثانية - القاهرة 1399هـ - 1979م .
- 7- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817هـ) - تحقيق محمد المصري - منشورات مركز المخطوطات والتراث - الطبعة الأولى - الكويت 1407هـ - 1987م .
- 8- تاريخ الأدب العربي ، لكارل بروكلمان - أشرف على الترجمة الدكتور محمود فهمي حجازي - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة 1415هـ - 1995م .
- 9- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام (ت761هـ) - تحقيق الدكتور عباس مصطفى الصالحي - دار الكتاب العربي - الطبعة الأولى - بيروت 1407هـ - 1986م .
- 10- الجنى الداني في حروف المعاني ، لبدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي (ت749هـ) - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل - منشورات دار الآفاق الجديدة - الطبعة الثانية - بيروت 1403هـ - 1983م .

- 11- جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب ، لعلاء الدين علي بن محمد بن علي الإربلي الموصلي البغدادي (ت741هـ) - تحقيق الدكتور حامد أحمد نيل - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة 1404هـ - 1984م .
- 12- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ) - تحقيق وشرح عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثانية - القاهرة 1399هـ - 1970م .
- 13- الخطط والآثار فى مصر والقاهرة والنيل وما يتعلق بهما من آثار ، لتقى الدين المقرئى - مكتبة الثقافة الدينية - الطبعة الثانية - القاهرة 1407هـ - 1987م .
- 14- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع - لأحمد بن الأمين الشنقيطي - تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم - دار البحوث العلمية - الطبعة الأولى - الكويت 1401هـ - 1981م .
- 15- ديوان أبى الأسود الدؤلي ، ظالم بن عمرو بن سفيان (ت69هـ) - تحقيق محمد حسن آل ياسين - الطبعة الأولى - بيروت 1402هـ - 1982م .
- 16- ديوان رؤبة بن العجاج ، مجموع أشعار العرب ، باعثناء وليم بن الورد البروسي - دار الآفاق الجديدة - الطبعة الثانية - بيروت 1400هـ - 1980م .
- 17- ديوان القطامي ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائى وأحمد مطلوب - دار الثقافة - الطبعة الأولى - بيروت 1960م .
- 18- ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، تحقيق الدكتور إحسان عباس - نشر وزارة الإعلام فى الكويت - الطبعة الثانية - الكويت 1404هـ - 1984م .
- 19- ديوان المرار بن سعيد الفقعسي الأسدي ، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي - مجلة المورد العراقية - المجلد الثاني - العدد الثاني 1392هـ - 1972م .
- 20- ديوان مسكين الدارمي ، جمعه وحققه خليل إبراهيم العطية وعبد الله الجبوري - بغداد 1390هـ - 1970م .
- 21- شعر النابغة الجعدي ، تحقيق عبد العزيز رباح - منشورات المكتب الإسلامي - الطبعة الأولى - دمشق 1384هـ - 1964م .
- 22- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، لأبى الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت1089هـ) - دار الفكر - دمشق 1399هـ - 1979م .

مقدمة في النحو لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الحنّاوي (ت848هـ)

- 23- شرح أشعار الهذليين ، لأبي سعيد الحسن بن الحسن السكري (ت275هـ) حققه عبد الستار أحمد فراج وراجعته محمود محمد شاكر - دار التراث - القاهرة .
- 24- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لأبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت900هـ) - دار أحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة .
- 25- شرح ألفية ابن مالك ، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت769هـ) - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - القاهرة .
- 26- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد بن عبد بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى (ت905هـ) - مطبعة مصطفى محمد 1358هـ .
- 27- شرح شذور الذهب ، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام النصاري (ت761هـ) - تحقيق عبد الغني الدقر - دار الكتب العربية - بيروت .
- 28- شرح شواهد المغني ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ) - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت .
- 29- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي (ت672هـ) - تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي - نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية - الطبعة الأولى - بغداد 1397هـ - 1977م .
- 30- شرح قطر الندى وبل الصدى ، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ) - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية الكبرى - الطبعة الحادية عشرة - القاهرة 1963م .
- 31- شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ) - مكتبة المتنبى - القاهرة .
- 32- الشعر والشعراء ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ) - تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر - دار المعارف - القاهرة .
- 33- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت902هـ) - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت .
- 34- طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي (ت231هـ) - شرح محمود محمد شاكر - مطبعة المدني - القاهرة .

- 35- طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت379هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - الطبعة الثانية - القاهرة 1404هـ - 1984م .
- 36- الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180هـ) - تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثانية - القاهرة 1397هـ- 1977م .
- 37- مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي (ت351هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي - الطبعة الثانية - القاهرة 1394هـ - 1973م .
- 38- معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة - مكتبة المتنبى - بيروت 1376هـ - 1957م .
- 39- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ) - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
- 40- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، لأبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت855هـ) - دار صادر - الطبعة الأولى - بيروت .
- 41- مقدمة في النحو ، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الحناوي (ت817هـ) - مخطوطة دار الكتب المصرية - القاهرة رقم 130 نحو عربي .
- 42- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر - القاهرة .
- 43- هدية العارفين ، لإسماعيل باشا البغدادي - دار الكتب العلمية - بيروت 1412هـ - 1992م .
- 44- همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ) - تصحيح محمد بدر الدين النعساني - دار المعرفة - بيروت .
- 45- وفيات الأعيان وإنباء أنباء الزمان ، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت681هـ) - تحقيق الدكتور إحسان عباس - دار صادر - بيروت.